

مكتبة
عقار
وعبره
٥٧٩



۰۷.۶

مجموعہ فیہ { کتب

٥٧٦

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٥٧٠٦ - ٦/١٦٤٩
العناوين: مجموع يد ابي عبد الله (سالمه لعمارة)

المؤلف:

تاريخ: ٩٨٧ هـ

اسم الناشر:

عدد الأوراق: ١٢٨ - ١٢٨

ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه
اجمعين قال اهل الحق حقايق الاشياء ثابتة والعلم بها
محقق خلافا للسوفسطائية واسباب العلم للخلق ثلاثة
الحواس البينة والظن الصادق والعقل فالحواس
مخس السمع والبصر والشم والذوق واللمس بكل
واحد منها توقن على ما وضعت هي له والظن الصادق
على نوعين احدهما الظن المتواتر الثابت على السنة
قوم لا يتصور تواطئهم على الكذب وهو موجب للعلم
الصنوبري كالعلم بالملوك الحالية في الارض الماضية
والبلدان النائية والثاني خبر الرسول المؤيد
بالمعجزة وهو موجب للعلم الاستدلالي العلم الثابت به
يضاف الى العلم الثابت بالصنوبرية في اليقين والثبت
واما العقل فهو سبب العلم ايضا وما ثبت منه بالبدئية
فهو صنوبري كالعلم بان كل شيء اعظم من جزئه وما ثبت
بالاستدلال فهو اكتسابي والالهام ليس من اسباب المعرفة

بعضة الشيء عند اهل الحق والعلم بجميع اجزائه محدث
اذ هو اعيان واعراض فالاعيان ماله قيام بذاته وهو
اما مركب وهو الجسم او غير مركب كالجوهر وهو الجوهر الذي
لا يتجزى والعرض مالا يقوم بذاته ويحدث في الاجسام
والجواهر كالالوان والاكوان والطعوم والروائح والمحدث
للعالم هو الله الواحد القديم الخالق العالم السميع البصير
الشافئ للمريد ليس بعرض ولا جسم ولا جوهر ولا مقصور
ولا محدود ولا معدود ولا يستعقب ولا يتجزى ولا متركب
ولا مشناه ولا يوصف بالمائية ولا بالكيفية ولا يتمكن في مكان
ولا يجري عليه زمان ولا يشبهه شيء ولا يخبر عنه علم
شيء وله صفات ازلية قائمة بذاته وهو لا هو ولا غيره
وهي العلم والقدرة والحياة والسر والسمع والارادة
والهيئة والفعل والخلق والتمزيق والكلام وهو
متكلم بكلام هو صفة له ازلية ليس من جنس الخروف
والاصوات وهو صفة منافية للكون والافان والله



نعم استعلم بها أم نأه حشر والعن أن كلام الله تعالى
 غير مخلوق مكتوب في مصاحفنا محفوظ في قلوبنا مقرر بالسنن
 مسموع بأذاننا غير حال فيها والكواكب صفته الله
 أزلية وهو تكوين للعالم ولكل جزء من أجزاء الوقت
 وجوده وهو غير المكون عندنا والارادة صفته
 لله تعالى من لية قاعة بذاته ورؤية الله تعالى جازية
 بالعقل واجبة بالنقل رد الاليل السمعى بإيجاب
 رؤية المؤمنين لله تعالى في دار الآخرة فير كذا في محال
 ولا على جهة ومقابلته اتصال شعاع أو بثون مسافة
 بين الراى وبين الله تعالى والله تعالى خالق لأفعال
 العباد من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان وهي
 بأرادته ومشيئته وحكمه وقضيته وتقديره وللعباد أفعال
 اختيارية يتأبون بها ويعاقبون عليها والحق منها
 برضا الله تعالى والقيض من البس ضائه والاعطاء مع العقل ^{حقيقته}
 العذرة التي تكون بها الفعل ويقع هذه الأيام على سلاسل الأسباب

والآلات والجوارح وصحة التكليف تعتمد هذه الاستطاعة
 ولا يكلف العبد باليس في وسعه وما يوجد من الألم
 في المضروب عقوب ضرب إنسان والآلة في الرجاء
 عقوب كسر إنسان وما أشبهه كل ذلك مخلوق لله تعالى
 لا يصنع العبد في خلقه والمعتول ميت باجله والموت
 قائم بالميت مخلوق الله تعالى والأجل واحد والحرام رزق
 وكل يستوفى رزق نفسه حلالا كان أو حراما ولا يقصود
 أن لا يأكل إنسان رزقه أو يأكل غيره رزقه والله تعالى
 يفضل من يشاء ويهدي من يشاء وما هو الاصل للعبد
 فليس في كل بواجب على الله تعالى وعذاب القبر للكافر
 ولبعض عصاة المؤمنين تنعيم أهل الطاعة في القبر
 وسؤال منكم وتكبير ثابت باللائل السمعية والبص
 حق والوزن حق والكتاب حق والسؤال حق والوض
 حق والصراط حق والجنة حق والنار حق وهما
 مخلوقتان موجودتان باقيتان لا تنفيا ولا ينفي أهلها

لا يصنع فيه العبد خلقا ولا يكتب باسم

والكبيرة لا يخرج العبد المؤمن عن الايمان ولا تظلم
في الكفر والله تعالى لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون
ذلك لمن يشاء من الصغائر والكبائر ويجوز العتق
على الصغيرة والعفو عن الكبيرة اذا لم يكن عن التحلل
والاستحلال كغفر الشفاعة ثابتة للرسول والابرار
في حق اهل الكباير واهل الكباير من المؤمنين لا يغفلون
في النار والايان هو الصديق بما جاء به محمد عليه السلام
من عند الله والاقرار به فاما الاعمال فهي ابدية منها
والايان لا يزيد ولا ينقص الايمان والاسلام واحد
واذا اوحى العبد المصدق الاقرار صح ان يقول
انا من الله ولا ينبغي ان يقول انا مؤمن ان شاء الله
والعبد قد شقي والشقي قد سجد والتعبد يكون على العا
والشقاوة دون الاسعاد والاشقاء وهما من صفات
الله تعالى ولا تغفر على الله تعالى ولا على صفاته وفي ارسال
الرحل حكمة وقد ارسل الله تعالى رسلا من البشر الى البشر

مبشرين ومنذرين ومبينين للناس ما يحتاجون
اليه من امور الدنيا والدين وايد لهم بالمحجرات
الناقضات للعادات واوّل الانبياء آدم عليه السلام
واخبرهم محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ورد بيان
عدد لهم في بعض الاحاديث والاولى ان لا يقتصر
على عدد في التسمية فقد قال الله تعالى ومنهم من قصصنا
عليك ومنهم من لم نقص عليك ولا يؤمن في ذكر العدد
ان يدخل فيهم من ليس منهم او يخرج منهم من هو منهم
وكلامهم كانوا مخبرين مبشرين عن الله تعالى صادقين
ناصحين وافضل الانبياء محمد صلى الله عليه وسلم والملائكة
عباد الله تعالى القائون بامره ولا يوصفون بذكورة
ولا انوثة والله تعالى كتب انزلها على انبيائه وبقين
فيها امره ونهييه ووعدته ووعدته والمؤمنين لرسول
الله صلى الله عليه وسلم في البقعة بشخصه الى السماء ثم الملائكة
الله تعالى من العلى حق وكرامات الاولياء حتى تظهر الكرامة

على طريق نقض العادة للولي من قطع الماشقة البعيدة
في المدة القليلة وظهور الطعام والشراب للبلد
عند الحاجة والمشي على الماء وفي الهواء وكلام الجاهل
والجاء وخبر ذلك من الاشياء ويكون ذلك للرسول
الذي ظهرت هذه الكرامة لواحد من امتدلائه يظهر
بها انه ولي ولي يكون وليا الا وان يكون حقه في ديانته
ووبانته الاقرار وافضل البشر بعد نبينا ابو بكر
الصديق ثم عمر الفاروق ثم عثمان ذو النورين ثم علي
المرتضى رضي الله عنهم وخلافهم على هذا الترتيب ايضا
والخلافة تلتون سنة ثم بعدها ملكك وامارة والمسلمون
لا بد لهم من امام يقوم بتنفيذ احكامهم واقامة حدودهم
وسد نفوسهم وتجهيز جيوشهم واخذ صدقاتهم
وفهم المتغلبه والملقصة وقطاع الطريق واقامة
الجمع والاعباد وقطع المنازعات الواقعة بين العباد
وقبول الشهادة القائمة على الحقوق وتزويج الصغار

والصفاءير الذين لا اولياء لهم وقسمه الفنايم ثم ينبغي
ان يكون الامام ظاهرا لا مخفيا ويكون من قریش
ولا يجوز من غيرهم ولا يختص ببنی هاشم واولاد علي
ولا يشترط في الامام ان يكون معصوما ولا ان يكون
افضل من اهل زمانه ويشترط ان يكون من اهل
الولاية المطلقة الكاملة سائسا قادرا على تنفيذ
الاحكام وحفظ حدوده الاسلام وانصاف المظلوم
من الظلم ولا ينعزل الامام بالعنف والجور ويجوز
الصلوة خلف كل برة وفاجر نصيا على كل برة وفاجر
اذا مان على الايمان وكفى عن ذكر الصحابة الا بحجة
وتشهد بالجنة للعشرة المبشرة الذين بشرهم النبي
صلی الله عليه وسلم ونرى المسح على الخيثر في السفر والحضر
ولا يحرم نبيذ الجمر ولا يبلغ ويأمر حجة الانبياء ولا يصل
العبد ما دام عاقلا بالغ الما حيث يقطع عنه الامر
والنهي النصوص تحمل على ظواهرها والعدول عنها الى معان

يدعيها اهل الباطن الحاد واتصال بكفر ورد النصوص
 كفر واستحلال المعصية كفر والاستهانة بكفر الاستدراك
 على الشريعة كفر والياس من الله تعالى كفر الامن من الله تعالى
 كفر تصديق الكاهن بما يجبه عن الغيب كفر المعلوم
 ليس شي في وعاء الاجباء للاموات وصدقهم عنهم
 نفع لهم والله تعالى حبيب الدعوات ويقضي الحاجات
 وما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من اشراط الساعة
 من خروج الدجال وداية الارض ويا جوج وما خرج
 ونزول عيسى عليه السلام من السماء وطلوع الشمس
 من مغربها ونوح والجمعة قد خطي وجيب
 ورسول البشر افضل من رسل الملائكة
 ورسول الملائكة افضل من عامة
 البشر وعامة البشر افضل
 من عامة الملائكة
 والله اعلم بالصواب واليه المرجع
 والتمس



اذ استدل على المطلوب بالدليل فالحكم ان منع مقدمة واحدة
 من مقدماته او كل واحدة منها على التبيين فذلك يسمى منعاً
 مجرداً او مناقضة ونقضا تفصيلياً ولا يحتاج في ذلك المنع
 الى شاهد فان ذكر شيئاً يتقوى به المنع يسمى منعاً للمنع
 وان منع مقدمة غير معينة بان يقول ليس ليكم جميع مقدماته
 صحيحاً ومعناه ان فيها خللاً فذلك يسمى نقضاً اجمالياً ولا بد
 هناك من شاهد على الاختلال وان لم يمنع شيئاً من المقدمات
 لاعمينة ولا غير معينة بل اورد دليلاً مقابلاً للدليل المستدل
 والى على نقض مدعاه فذلك يسمى معارضة
 سعد بن
 رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم وتبين

المنة علينا الواهب العقل هذه رسالة في آداب البحث
يحتاج اليها كل متعلم لتكون حافظة لها في البحث من الضلالة
وتسئل عليه طريق الغنى والتزيم وهي ان كانت متداولة
بين المحققين لكنها ما كانت منظومة في شكل ولا مجموعة
في مقدار من نظم منشورة وجمع ما ثور خفة للاغ الغير
ملك للصدور والاعيان شرف الاماثل والاقران غم الملة
والدين عبد الرحمن امام الله بركاته فالتست الهام
الصواب من الحكم الوقاب وهي مرتبة على ثلثة فصول
الفصل الاول في التوقيعات والفصل الثاني في ترتيب البحث
والفصل الثالث في الماثل التي اخترعتها الفصل الاول
في التوقيعات الماخفة هي النظر بالبصرة من الجانبين في السيرة
بين الشينين اطهار للصواب والدليل هو الذي يلزم من العلم
العلم بشي آخر وهو المدلول الامارة التي يلزم من العلم بها
الظن لوجود المدلول وما يتوقف عليه وجود الشيء في الخارج
ان كان فيه سمي ركنا وان كان خارجا فان كان مؤثرا

في وجوده سمي علة والافشركا والعلة التامة جملة ما يتوقف
عليه وجود الشيء والتقليد هو تبين علة الشيء والملازمة
وهي كون الحكم مقتضا للآخر الاول هو المشرع والكا هو
اللازم والدوران هو ترتيب الشيء على الشيء الذي
له صلوح العلية اما وجود او عدم او معا والاول
هو الدائر والكا هو المدار والمناقضة هي منع مقدمة
الدليل والمعارضنة هي اقامة الدليل على خلاف
ما اقام الدليل عليه الخصم والنقض هو تخلف الحكم
المدعى من الدليل والمستند ما يكون المنع مبني عليه
الفصل الثاني في ترتيب البحث اذا شرع المعلق في تقرير
الاقوال والمذاهب فلا يتوجه عليه المنع لان ذكر التزيم
يلزم بقا الحكاية الا اذا انتقض باقامة الدليل على ما
ادعاه فالسائل اما يمنع في شيء او لا يمنع فيه اصلا
وان لم يمنع فظاهر فان منع فاما ان يمنع قبل تمام
دليله وهو انما يكون على مقدمة من معدمات دليله او منع

بعد تمام دليله فان منع مقدمه من معدمات دليله
فاما ان يقتصر على المنع او لم يقتصر فان اقتصر فظاهر
فان لم يقتصر فاما ان يقول المستند او لم يقل المستند
كما يقول لا نسلم لا يجوز ان يكون كذا او يقول لا نسلم
لنوم ذكره واما يلزم هذا اي لو كان كذا او ذلك
هو المناقضة وان لم يقل مستند بل استدله بدليل على
انتفاء تلك المقدمة المنوعة فذلك المنع يسمى مضبوذا وهو غير
سموع عند المحققين لاستلزامه الجنب في البحث نعم قد يتوهم
ذلك بعد اقامة المعلق الدليل على تلك المقدمة المنوعة
كما سيأتي ذكره مفصلا وان منع بعد تمام الدليل فذلك
على قسمين فاما ان لا نسلم الدليل بعد تمام الدليل بناء
على خلق الحكم عنه في شيء من الصور او سلم الدليل وينع
المدلول المطلوب واستدل بما ينافي بثبوت المدلول
والاول هو النقض الاجمالي والثاني هو المعارضة فعلينا
ان النقض اما تفصيلي وهو المناقضة المذكورة او اجمالي

وتوجيهه

7
وتوجيهه ان يقال ما ذكرتم من الدليل غير صحيح لخلق الحكم
المذكور عنه في تلك الصورة واما المعارضة فظهر فيها
ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت المدلول
ولكن عندنا ما ينافيه واذ اسرغ المعارض في الدليل
يصير المعلق هناك السائل ثم بالفتوى للمعارض والنقض
الاجمالي مما يأتين في معدمات الدليل ايضا وذلك
بالنسبة الى تلك المقدمة تكون معارضة ونقضا اجماليا
وبالعكس الى مجموع الدليل مناقضة على سبيل المعارضة
ويكون تفصيلا على طريق الاجمالي هذا من طرف السائل
واما من طرف المعلق فالسائل اذا منع مقدمه من
مقدمات الدليل فيبان عليه دفعه اما بدليل او بتبنييه
كما يقول العالم متغير لانا نشاهد التغيرات في من الحركات
والاثار المختلفة وان الاستدلال بدليل ثان فاما ان ينفه
السائل ايضا او يسلم فان منعه فالاقام المذكورة
بانه فيه من المناقضة والمعارضضة والنقض الاجمالي

وكذلك ان يات بدليله ثالث او رابع فصاعدا في يلزم
ان ينتهي اما الى الزام السائل واما الى قيام المعلن
لان المعلن ان انقطع كلامه بالمنع او المعار فيحصل للقيام
والا فلا يخلو من ان ينتهي اليه الى امر ضروري القبول
او لا ينتهي اليه فان كان الاول يلزم الزام وان كان
الساكن يلزم الا قيام لانه 2 اما ان يلزم التسلسل عن طرف
المبدأ او عن المعلن عن الدليل وذلك ظاهر الاول مخ
و بتقدير تسليمه لكن يلزم قيام المعلن 2 لانه لا يمكن منه
اثبات امور لانه لا يمكن لها تنبيه منع للمقدمة قد لا بعض
المعلن بان يكون انتفاء تلك المقدمة الممنوعة مستلزما
لما يطلبه وجوابه ان يبرح والمعلن بان يقول ان كانت
تلك المقدمة ثابتا بغير ما ذكرناه وان لم يكن ثابتا يلزم
المدعى وتمثيل بعض ما ذكرناه مسئلة للتوضيح مسئلة العالم
مقتضى الامر لان العالم محدث وكل محدث فله مؤثر
ينتج ان العالم له مؤثر فان قيل لا نسلم ان العالم محدث

فنقول

فنقول ان العالم متغير وكل متغير حادث وهذا دليل ثان
واما بيان الكسرى فلان كل متغير محل للحوادث وكل ما هو
محل للحوادث لا يخرج عن الحوادث وكل ما لا يخرج عن الحوادث
فهو حادث ينتج ان كل متغير حادث فاما بيان ان كل
متغير محل للحوادث فهو ان التغير يكون انتقال شي
من حالة الى حالة اخرى وتلك الحالة حادثنة التبعة
وهي صفة قائمة بذات المتغير فكل المتغير محل للحوادث
فان قيل لا نسلم لم لا يجوز ان يكون التغير في كل المتغير
بغير ما كان فيه لا يحصل امور ما كان فيه فنقول
ان المتغير لا يخرج اما ان يكون محصولا من ما كان فيه او بغيره
ما كان فيه وعلى كلا التقديرين يكون محلا للحوادث
اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان كونه عدما
لا ينافي حادثيته ولا وصفيته فاذا ثبت ان كل متغير فهو
محل للحوادث فنقول كل ما هو محل للحوادث لا يخرج عن الحوادث
لانه لا يخرج عن قابلية ذلك الحادث وان قابلية حادثنة

لأنها مشروطة بما كان وجود الحادث واما كان وجود
الحادث حادث فقابليته ايضا حادثه وانما قلنا
ان المكان وجود الحادث حادث لان الحادث لا يمكن
ان يكون ازليا لان الحادث ما كان عدمه سابقا عليه
الشيء الواقع مع كون عدمه سابقا عليه لا يمكن ان يكون
ازليا واذا لم يكن في الازل يكون المكان حادثا
فللسائل ان يقول لاسلم وهذا انما يلزم من هذا الحادث
مع شرط كونه حادثا واما بالنظر الى ذاته فكيف هذا
لانه يلزم ان يتغلب الشيء من الامتناع الذاتي الى المكان
الذاتي وهذه مناقضة لطريق المعارفة لان توجيهه
ان يقال ما ذكرتم وان كل حادث في المكان الحادث
ولكن عندنا ما ينبغي وذكر لانه لو كان كذلك يلزم
الانقلاب وهو محقق فان حطص المعلن من هذا المنع
نقول اذا كان المكان حادثا وتلك القابلية مشروطة
بهذا المكان فكون حادثه لا يخفى من ان يكون تلك

القابلية

القابلية من لوازم وجوده وكل المتغير او لم يكن وان كانت
فثبت انه لا يخفى عن الحوادث وان لم يكن من لوازمه
يكون عرضا مفارقاله فقابليته لتلك القابلية ايضا امر
حادث لما مر وهي اما ان يكون من لوازمه او لا يكون
فان كانت فثبت المطلوب ان لم يكن منها فكذا كل
نقول في القابلية الثالثة ما قلنا في الثانية فيلزم
السلسل واما الانتهاء الى قابلية لازمة والاول باطل
فمقيد كما فنقول وكل ما لا يخفى عن الحوادث فهو حادث
لانه لو كان ازليا لكانت تلك الحوادث ايضا ازلية
وهو محقق وتعالى ان يقول لان ما لا يخفى عن الحوادث
فهو حادث لم لا يجوز ان يكون الشيء ازليا وهو
لا يخفى عن الحوادث بان يكون كل حادث مسبوقا
سابقا على الآخر منها لا الا الاول ولن سلما ذكر ولكن
عندنا ما ينبغي وذكر لان كل ما لا بد منه في مؤثرية
الله تعالى في ايجاد العالم لا يخفى اما ان يكون ثابتا في الازل

اولم يكن والله مستانم للحال فتعين الاول لان كل ما لا بد
منه لو لم يكن حاصله الازل يكون بعضه حادثا في يلزم
اما كون الحادث قديما او البس وكلاهما باطلان لان كل
ما لا بد منه في مؤثرية الله تعالى ذلك الحادث لا يخفى اما ان
يكون ثابتا في الازل او لم يكن فان كان يلزم قدم ذلك
الحادث لا امتناع تخلف المعلول عن العلة التامة حينئذ
لما سبق وان لم يكن ذلك فبعضه حادث والكلام فيه
كما في الاول فليرمز الى اما القدم والتسلسل واذ اثبت
ان كل ما لا بد له منه في المؤثرية حادث في الازل
يلزم ازلية العالم لانه ان كان حادثا فاختصاص
حدوثه بوقت معين لا يخفى من ان يكون لاسر زائد
على ما كان في الازل او لم يكن فان كان الاول يلزم
ان يكون كل ما لا بد له في الازل حاصله وخير حاصل
هذا خلق وان كان الله يلزم رجحان احد جانبي
الممكن لا يخرج وهو محال فان المعلق لا يتم ان التبرج

بلامر محال فذلك المنع مما لا يغيد للعقل ولا يضر السائل
لان السائل يريد دعوى قول لا يخفى من ان يكون محالا
او لم يكن كذلك فان كان محالا لا يتم ما ذكرنا وان
لم يكن محالا وجود العالم بدون المؤثر فيبطل اصل
دليلكم وجوابه في بالنقض الاجمالي كما نقول المعلق
ما ذكرتم غير صحيح بدليل الخلف في الحوادث اليومية
واذا اثبت ان العالم محدث فنقول ان كل محدث
فله مؤثر لا امتناع تخرج احد طرفي الممكن المساوي
للطرف الآخر بلامر محقق فيصدق ان العالم له مؤثر
وهو الحكم المطلوب الفصل الثالث في المسائل
التي ابدعنا ونذكر ههنا ثلثا منها الاول من علم
الكلام والثانية من الحكمة والثالثة من علم الخلاف
الاول من الكلام يقول ان واجب الوجود واحد لانه
لو لم يكن واحدا لكان اثنين فلا يخفى من ان يكون
بينهما ملازمة او لا يكون ولا سبيل الى شيء منها

فليست ان يكون اثنين وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون
 بينهما ملازمة لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون
 الواجب خبره علاقة وذلك بتوجب الاحتياج وعدم الملازمة
 ايضا محال لانه لو كان كذلك يلزم جواز الانفكاك بينهما
 لانه لو لم تجب ذلك يلزم ثبوت الملازمة بينهما بالتقدير
 بخلافه والانفكاك محال فكذلك جوازه لان جواز المحال
 محال وقيد منع لطيف هو ان يقال ان عينيت بجواز
 الانفكاك جواز الافتراق فلانم ان اللازم من عدم الملازمة
 هو هذا المعنى لجواز ان يكون بين الشيئين ملازمة
 مع ثبوتها بالضرورة كقولنا كلما كان الانسان حيوانا
 كان الله موجودا وان عينيت جواز ثبوت احدهما
 بدون الآخر على معنى انه يجوز ثبوت احدهما من غير
 احتياج الى الآخر سواء كان ذلك الاخر ثابتا بانه او لم يكن
 فذكر لازم فلم قلتم بانه في المسئلة الثانية من الحكمة
 واجب الوجود يجب ان يكون موجبا بالذات لانه لو كان

الواجب فاعلا بالاختيار فلا يخرج من ان يكون فعله في الازل
 او لم يكن وكل واحد منهما باطل فالقول بكونه فاعلا
 بالاختيار باطل وانما قلنا ان كل واحد من القسمين
 باطل لانه لو كان فعله لازما يلزم احد الامرين المستحيلين
 وهو اما كون الازل حادثا او كون الفاعل بالاختيار
 موجبا بالذات لانه لا يخرج من ان يكون له قصد و ارادة
 في ذكر الفعل او لم يكن فان كان يلزم حدوث فعله وان لم يكن
 قصد و ارادة في ذلك لنم كونه موجبا بالذات لافاعلا
 بالاختيار هفد لانه لو لم يكن فعله جائزا في الازلي
 فيكون متمسعا فيه ثم اذا صار ممكنا فيلزم الانقلاب
 المذكور هف وجوابه ان يقال ما ذكرتم من الدليل
 وان دل على ذلك المطلوب الذي ادعيتموه ولكن
 عندنا ما ينفيه وذلك لانه لو كان موجبا بالذات
 يلزم اما كون الواجب معلولا لغيره او جائزا لعدم وكل
 منهما باطل وانما قلنا ذلك لانه لو كان الواجب موجبا

بالدلائل فلا بد ان يكون معلوله الاول موجوداً معه فلا يخ
من ان يكون معلوله الاول جائزاً لعدم اولم يكن وان
لم يكن يلزم ان يكون واجباً في يلزم ان يكون
وكل الواجب معلولا لغيره وان كان جائزاً لعدم
وكما كان المعلول جائزاً لعدم كانت علته الموجبة ايضا
كذلك لان المعلول الاول لازم لها وجواز الالزام
يوجب جواز الملزوم ويلزم ان الواجب جائز لعدم
هف تنبيه يشبه ان يكون المعارضة في المعقولات
كما نفقن الاجل للدليل المسئلة الثالثة في الخلاف
قال الشافعي الاب يملك اجبار البكر البالغة على الكاهن
خلا قال لا حنيفه رحمه الله لنا فيه ان احدى الولايتين
ثابتة وهي اما قبل الاجبار او عند الاجبار اياها
كان يلزم المطلوب وانما قلنا ان احدى الولايتين
ثابتة لانه لا يخ من ان يكون شمول الولاية للوقتيتين
علة لاحد الشمولين اي شمول الولاية وشمول عدمها



اولم يكن

اولم يكن واياها كان يلزم احدى الولايتين اما اذا
علة فظاهر لان شمول الولاية سواء كان متحققاً او لم يكن
يلزم احدى الولايتين وان لم يكن علة فذلك لان
علية ليست مدار النقيض لشمول لعدم وجود او عدم
في نفس الامر لانه لو ثبت شمول الولاية او الافتراق
بين الولايتين ثبت نقيض شمول لعدم سواء كانت
العلية متحققة او لم تكن واذا لم تكن مدار النقيض
شمول لعدم يلزم نقيض شمول لعدم لان العلية
اذا كانت ثابتة كان نقيض شمول لعدم ثابتاً فعند
عدمها يجب ان يكون ثابتاً في الجملة والا لكانت العلية
مداراً له وجوداً او عدماً هف واذا ثبت نقيض شمول
العدم فاما ان يصدق شمول الولاية او الافتراق
واياها كان يلزم احدى الولايتين وهو المطلوب
فان قيل سلمنا ان العلية ليست مداراً في نفس الامر لكن
لم قلتم انها كذلك على تقدير عدم علية لشمول الولاية

لجواز ان يكون ذلك التقدير محالاً والمحال جازان يتكلم
المحال نقول هذا المنع لا يضرنا لانه لو كان ذلك التقدير
ثابتاً نفس الامر بتم ما ذكرنا وان لم يكن يلزم العلية وهذا
يحصل المقصود كما مر هذا آخر الرسالة والله الموفق أولاً وآخر

من مناو

في هذا الباب
نقول في مناو
نقول
ملام

بسم الله الرحمن الرحيم وللعون ستم بالشر
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في الضلال المستقيم
 والصلوة على من اختص بالخلق العظيم وعلى آله الذين
 قاموا بقصة الدين القويم اعلم ان اصول الشريعة
 ثلثة الكتاب والسنة والاجماع الامة والاصل الرابع
 القياس اما الكتاب فالقرآن المنزل على النبي رسول
 المكتوب في المصاحف المنقول عنه صلى الله عليه وسلم
 نقلاً متواتراً بلا شبهة وهو اسم للنظم والمغة وانما يعرف
 احكام الشريعة بمعرفة اقسامها وذكر اربعة الاول
 في وجوه النظم صيغة ولغة وهي اربعة الخامس العام
 والمشتك والمأول الثاني في وجوه البيان بذلك
 النظم وهي اربعة ايضا الظاهر والنص المختار
 والحكم ولهذه الاربعة اربعة يقابلها وهي الخفي
 والمشكل والمجل والمثابه الثالث في وجوه استعمال
 ذلك النظم وهي اربعة ايضا الحقيقة والمجاز والمرغ
 والكناية والرابع في معرفة وجوه الوقوف بذلك

النظم وهي اربعة ايضا الاستدلال بعبارة المفرد
 وباشارة وبدلالة وباقضية وبعد معرفة
 هذه الاقسام قسم خامس يشتمل الكل وهي اربعة ايضا
 معرفة مواضعها وترتيبها ومعانيها واحكامها
 اما الخاص فكل لفظ وضع لمعنى معلوم على الاثر ادر
 وهو اما ان يكون خصوص الجنس وخصوص النوع
 او خصوص العين كانه رجل وزيد وحكمه
 انه يتناول المخصوص قطعاً ولا يشمل البيان كونه
 بيتاً فلا يجوز الحاق التعديل بامس الركوع والسجود
 على سبيل الغرض وبطل شرط الولا والتتبع والتميز
 والنية في آية الوضوء والطهارة في آية الطواف
 والتأويل بالاطهار في آية الترتيب والحملية
 الزوج الكا بمحدث العسيلة لا بقوله حتى تنكح
 وبطلان العصمة عن المروق بقوله كما جراً لا بقوله ذبحاً غيره
 فاقطعوا ولذلك صح ايقاع الطلاق بعد الخلع



ووجب منه المثل بنفس العقدة المعقودة وكان المهر
 معتدلاً شرعاً غير مضاف الى العبد عملاً بقوله تعالى
 فان طلقها فلا تحل له ان يبتغوا بماواكلم قد علمنا
 مما فرضنا عليهم ومنه الامر وهو قول القائل لغيره
 على سبيل الاستعلاء افعل ويحقق مراده بصيغة لازمة
 حتى لا يكون الفعل موجباً خلافاً لبعض اصحابنا ان فاعلي
 رحمه الله المنع عن الوصال وخلق النعال والوجوب
 استغيد بقوله صلوا كما رأيتموني اصله لا بالفعل
 وسمي الفعل به لانه سببه وموجبه الوجوب لا الذب
 والاباحة والتوقف سواء كان بعد الخطر او قبله
 لانقضاء ^{بوزن العتبه} الحجة عن المأمور بالامر بالنهي استحقاق
 الوعيد لتأخير كره وكذا دلالة الاجماع والمعتول
 واذا امر بدينه الاباحة او الذب فقبل لانه حقيقة
 لانه بعضه وقبل لانه جازن اصله ولا يقتضي التكرار
 ولا يحمله سواء كان معلقاً بالشرط او مخصوصاً بالوصف

اولم يكن لكنه يقع على اقل جنسه ويحمل كله حتى اذا قال
 لها طلقني نفسك انه يقع على اقل جنسه وهي الواحدة
 الا ان ينوي الثالث ولا يعمل بنية الثنتين فيه
 الا ان تكون المرأة امة لان صيغة الامر مختصة
 من طلب الفعل بالمصدر الذي هو فاعله ومعنى التوحد
 مراعى في الفاظ الوحدان وذلك بالفردية والجنسية
 والمشي بعزل منهما وما تكرر من العبادات افعالاً بها
 لا بالاولى واما عند الشافعي رحمه الله تعالى فحمل
 التكرار على ان تطلقها ثنتين اذا نوى الزوج
 وكذا اسم الفاعل يدل على المصدر ولا يحتمل العدد
 حتى لا يرد بآية السرقة الاسرقة واحدة وبالفعل
 الواحد لا يقطع الا بالابد واحد وحكم الامر نوعان
 اداء وهو تسليم الواجب بالامر وقضاء وهو تسليم
 مثل الواجب به ويستعمل احدهما مكان الآخر
 حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس في الصحيح

لوجود تسليم الواجب فيها والقضاء يجب بما يجب به
 الاداء عند المحققين خلافا للبعض وفيما اذا نذر
 ان يعكف شهر رمضان فصام ولم يعكف فما وجب
 القضاء بصوم معصود لعود شرطه الى الكمال لان
 القضاء وجب بسبب آخر الاداء انواع كما مل
 وقام وما شبيه بالقضاء كالصلوة جماعة والصلوة
 منفردا وفعل اللاحق بعد فراغ الامام حتى لا يتغير
 فرضه بنية الاقامة ومنها رقة عين المعصوب ورده
 مشغولا بالجناية وامهارة عبد غيره وتعليمه بعد
 الشراحي حتى يجبر على القبول وينفذ اعتاقه فيه دون
 اعتاقها والقضاء انواع ايضا بثل معقول بثل
 غير معقول وما هو في معنى الاداء كالصوم للصوم والغدية
 وقضاء تكبيرات العبد في الركوع ووجوب العذبة
 للاجتناب كالنصف بالقيمة عند فوات ايام التضحية
 ومنها ضمان المعصوب بالمثل وهو السابق او بالقيمة

وضمان النفس والاطراف بالمال واداء القيمة فيما اذا
 تزوج على عبد بغير عينة حتى يجبر على القبول كما لو اتاها
 بالمسمى وعن هذا قال ابو حنيفة رحمه الله في القطع
 ثم العقل عند اللويبة فعلاهما وخالفاه في الاول ولا يضمن
 المثل الا اذا انقطع المثل الا بوم الخصومة وقلنا المانع
 لا يضمن بالانكاف والقصاص لا يضمن يقتل القاتل
 ومثل النكاح لا يضمن بالشهادة بالطلاق بعد الدخول
 ولا بد للمأمور به من صفة الحسن ضرورة ان الامر
 حكيم وهو اما ان يكون لعينه وهو اما ان لا يقبل
 السفوط او يقبله او يكون ملحقا بهذا القسم لكنه مثابه
 لما حسن لمعنى في غيره كالصدق والصلوة والزكاة
 او لغيره وهو اما ان لا يتاوى بنفس المأمور به او يتاوى
 او يكون حسنا حسن في شرطه بعد ما كان حسنا لمعنى في نفسه
 او ملحقا به كالوصو والجهاد والعذرة التي يمكن بها
 العبد من ادائها الزم وهو نوعان مطلق وهو اداء

ما يمكن به المأمور من أداء ما لزمه وهو شرط في أداء
كل امرٍ والشرط توقيته لا حقيقة حتى إذا بلغ الصبي أو أسلم
الكافر أو ظهرت الحائض في آخر الوقت لزمه الصلوة
لتوقم الاستدراك في آخر الوقت بوقف الشمس وكامل
وهو العذرة الميتة للاداء ودوام هذه العذرة
شرط لدوام الواجب حتى يبطل الزكوة والعشر
والخراج بهلاك المال بخلاف الأول حتى لا يسقط
الحج وصدقة الفطر بهلاك المال وهل يثبت صدقة الجواز
للمأمور به إذا أتى به قال بعض المتكلمين لا يثبت الصحيح
عند الفقهاء أنه يثبت به صدقة الجواز وانتفاء
الكراهة وإذا أعدم صدقة الجواز للمأمور به لا يثبت صدقة
الجواز عندنا خلافاً للشافعي والامروعيان مطلق
عن الوقت كالزكوة وصدقة الفطر وهو على التراقي
خلافاً للمكر في رحمه الله تعالى يعود على موطنه بالنقص
ومقتضى به وهو إما أن يكون الوقت ظرفاً للمؤدى

وشرطاً

وشرطاً للاداء وسبباً للوجوب كوقت الصلوة وهو
إما أن يضاف إلى الجزء الأول أو إلى ما يلي ابتداء
الشروع أو إلى الجزء الناقص عند ضيق الوقت أو إلى جملة
الوقت فلهذا لا ينافي عصر المسألة في الوقت الناقص
بخلاف عصر يومه ومن حكمه اشتراط نية التعيين
ولا يسقط بضيق الوقت ولا يتعين بالتعيين
إلا بالاداء كالحائض أو يكون معياراً له وسبباً
لوجوبه كشمس رمضان فيصير غير متغير ولا يشترط
نية التعيين ويصاحب بطلاق الاسم ومع الخلل
في الوصف إلا في المأخرى وأجباً آخر عند
الحنيفة رحمه الله بخلاف الميرفي وفي النفل عنه
سوابق أن يكون معياراً لا سبباً كقضاء
رمضان وبشرط فيه النية ولا يحمل الفوات
بخلاف الأولين أو يكون مشكلاً يشبه المعيار
والطرف كالحج ويتعين اشتراط الحج من العام الأول

عند ان يوسع خلافاً للمحدود بتأدي بالطلاق النية
لا بنية النفل والكفار يجاطبون بالامر بالايمان
وبالمشروع من العقوبات وبالمعاملات وبالشرايع
في حكم المؤاخذه في الآخرة بلا خلاف فاما في وجوب
الاداء في احكام الدنيا فكذلك عند البعض والصحيح
انهم لا يجاطبون بما يحمل السقوط من العبادات ومنه النهي
وهو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء لا تفعل
وانه يقتضي صفة القبح للنهي عنه من رقة حكمه الناهي
وهو اما ان يكون قبيحاً لعينه وذلك نوعان وصفاً
وسرّاً او لغيره وذلك نوعان وصفاً ومجاوراً
كالكفر وبيع الحر وصوم يوم الفطر والبيع وقت الفداء
والنهي عن الافعال الحسية تقع على القسم الاول
وعن الامور الشرعية على الذي انفصل به وصفاً
لان القبح اقتضاء فلا يحقق على وجه يبطل به
المقتضى وهي النهي ولهذا كان الربوا وسائر البيوع

19
القاسدة وصوم يوم الفطر مشروعة باصله غير مشروع
بوصفه لتعلق النهي بالوصف لا بالاصل والنهي
عن بيع الحر والمضامين والملاقيح ونكاح المحارم
مجاز عن النفي فكان نسي لعدم محله وقال الثاني
في البابين ينصرف الى القسم الاول قولاً بكمال القبح كما قلنا
في الحن في الامر لان النهي في اقتضاء القبح حقيقة
كالامر في اقتضاء الحن ولان النهي عنه معصية
فلا يكون مشروعاً لما بينهما من التضاد ولهذا قال
الثاني لا يشترط حرمة المصاهرة بالزنا ولا يبعد الغيب
الملك ولا يكون سفر المعصية سبباً للرحمة ولا يملك
الكافر مال المسلم بالاستيلاء واما العام فاما تناول
افراد متفقة الحدود على سبيل الشمول وانه بوجوب الحكم
فيما يتناول قطعاً حتى يجوز نسخ الخاص به كدبث
الغمرينتين نسخ بقوله عليه السلام استنزهوا عن البول
واذا اوصى بالخاتم لانيسان ثم بالفق منه لا أحد

ان الحلقة الاولى والعقبتين هما ولا يجوز تخصيص قول
 تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ومن
 دخله كان امنا بالقياس جنس الواحد لانهما
 ليسا مخصوصين فان حقه خصوص معلوم او مجهول
 لا ينبغي قطعا لكنه لا يسقط الاحتياج به خلا يشبه
 الاستثناء والنسخ فصا ر كما اذا باع عبدين
 بالف على انه بالخيار في احدهما بعينه وسحق
 عنه وقيل انه يسقط الاحتياج به كالاستثناء
 المجهول لان كل واحد منهما لبيان انه لم يدخل
 فصا ر كالباع المضاف الى حق وعبد بشي
 واحد وقيل انه ينبغي كما كان اعتبارا بالثقة
 لان كل واحد منهما مستقل بنفسه مجزا الاستثناء
 فصا ر كما اذا باع عبدين وهلك احدهما
 قبل التسليم والعموم اما ان يكون بالصيغة
 والمعنى او بالمعنى الخير كرجال وقوم ومن وما

يحملان

يحملان العموم والخصوص الاصل فيهما العموم
 ومن ذوات من يعقل كما في ذوات ما لا يعقل
 فاذا قال من شاء من عبدي العتق فهو حق
 فشا واعتقوا جميعا وان قال لامته ان كان
 ما في بطني غلاما فانت حرة فولدت غلاما
 وجارية لم تعتق وما يجيء بمعنى من ويدخل
 في صفات من يعقل ايضا وكل للاحاطة على سبيل
 الافراد وهي تعجب الاسماء فتعنيها فان دخلت على
 المنكر او جيت عموم افراده وان دخلت على
 المعرف او جيت عموم اجزائه حتى فرقوا بين
 قولهم كل رمان مأكول وكل الرمان مأكول
 بالصدق والكذب فاذا وصلت بما او جيت
 عموم الافعال ويثبت عموم الاسماء ضمنيا كعموم الافعال
 في كل وكلمة الجميع يوجب عموم الاجتماع دون الافراد
 حتى اذا قال جميع من دخل هذا الحصن او لافله من النمل

وفي الموضع الثاني
 ما يفعله النمل
 في قوله
 ما يفعله النمل
 في قوله
 ما يفعله النمل

فدخل شرة ان لهم نفلا واحداً بينهم جميعاً
وفي كلمة كل عجب لكل رجل منهم النفل وفي كلمة
من يبطل النفل والتكوة في موضع النفي تعم
وفي الاثبات تخص لكنهما مطلقة وعند الشافعي
رحم الله تعميم حتى قال بعموم الرقبة المذكورة في الظاهر
واذا وضعت التكة بصفة عامة تعم كقوله والله
لا اكلم احداً الا رجلاً كوفياً والله لا اقر بكما
الا يومنا اقر بكما فيه ولهذا اذا قال اي
عبيدي ضربك فهو حر فضره انه لم يعفون عليه
واذا دخلت لام المعرفة فيما لا يحتمل التعريف
لمعنى العهد او جبت العموم حتى يسقط اعتبار
الجمعية اذا دخلت على الجمع عملاً بالذليل فيجوز
تزوج امرأة اذا حلف لا يتزوج النساء والتكوة
اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى
واذا اعيدت تكة كانت الثانية عين الاولى

والمعرفة

والمعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى
واذا اعيدت تكة كانت الثانية عين الاولى
وما ينهل اليه الخصوص نوعان الواحد فيما هو
فرد بصيغة او ملحق به كالمراة والنساء والثلاثة فيما
كان جماعاً بصيغة ومعنى لان اذ الجمع ثلثة باجماع
اهل اللغة وقوله عليه السلام الاثنان فما فوقهما
جماعة محمول على المواريث والوصايا او على سنة
تقدم الامام واما المشتك فماتناول افراداً
مختلفة الحدود على سبيل البدل وله اعتبار ان
كالقرن للحيض والظهور وحكمه التوقف فيه بشرط
القائل لغيره بعض وجوهه للعمل به ولا عموم له
واما المأول فماتناول من المشتك بعض وجوهه
بغالب الرأي وحكمه العمل به على احتمال الغلط
واما الظاهر فاسم الكلام خبر المراد به السام بصيغة
وحكمه وجوب العمل بالذي ظاهراً منه ولما انقص

فما ان زاد وضوحاً على الظاهر بمعنى من التكلم
لا في نفس الصيغة وحكمه وجوب العمل بما هو على
احتمال تاويل هو في حيز الجائز اما المفت
اراد وضوحاً على النص على وجه لا يبيح احتمال
التاويل وحكمه وجوب العمل به على احتمال النسخ
واما الحكم فما احكم المراد به عن احتمال النسخ والتبديل
وحكمه وجوب العمل به من غير احتمال كقوله تعالى
واحل الله البيع وحرم الربوا فسيجد الملائكة كلهم
اجمعون ان الله بكل شيء عليم ويظهر التفاوت
عند التفاسير من ليصير الادوية من و كذا لا على
حتى قلنا انه اذا تزوج امرأة لم يشرب منه شئ
واما الخفي فما خفي مراده بعبار من غير الصيغة لاسأل
الا بالطلب وحكمه النظر فيه ليعلم ان اختفائه لمزية
او نقصان فيظهر المراد كآية السرقة في حق الطار
والنباش واما المشكل فهو الداخل في اشكاله

وحكمه

وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد ثم الاقبال على
الطلب والتأمل فيه الى ان يتبين المراد
واما الجمل فما ان دحمت فيه المعاني واشتبه
المراد اشباهها لا يذكر بنفس العبارة بل بالرجوع
الى الاستفهام ثم الطلب ثم التأمل وحكمه اعتقاد
الحقيقة فيما هو المراد والتوقف فيه الى ان يتبين
ببيان الجمل كالصلوة والزكاة واما المتشابه
فهو اسم لما انقطع جاز معرفته المراد منه وحكمه
اعتقاد الحقيقة قبل الاصابة وهذا كالمقطعات
في اول السور واما الحقيقة فاسم لكل لفظ
اريد به ما وضع له وحكمها وجود ما وضع له
خاصاً كان او عاماً واما الجائز فاسم لما اريد به
غير ما وضع له لمناسبة بينهما وحكمه وجود ما لا يتغير
خاصاً كان او عاماً وقال الشافعي لا عموم للجائز
لانه ضروري وانا نقول ان عموم الحقيقة لم يكن

كونه حقيقة بل لدلالة من اذلة على ذلك وكيف يقال
انه ضروري وقد كثر في كتاب الله تعالى وهذا
جعلنا لفظ الصاع في حديث ابن عمر رضي الله عنه
عاما فيما يحتمل والحقيقة لا تسقط عن المعنى بخلاف
الجازر ومتى امكن العمل بها سقط الجازر فيكون
العقد لما ينقد دون العزم والتكليف للوطى
دون العقد وبسجل اجتماع ما بين يلفظ واحد
فاسم حال اجتماعهما كما استحال ان يكون الثوب على الناس
ملكاً وعارية في زمان واحد حتى ان الوصية للموا الى
لا تتناول موايل الموايل اذا كان له معنى واحد
يسحق النصف ولا يلحق غيره بالجزء ولا يراد بنوابيه
بالوصية لابنائه ولا يراد المست باليد في قوله تعالى
اولا من النساء لان الحقيقة فيما سوى الاخير من اداة
والجازر فيه مراد فلم يبق الاخير اداة وفي الايمان
على الابناء والموايل يدخل الفروع لان ظاهر الاسم

صار شبهة بخلاف الايمان على الاباء والامهات
حيث لا يدخل الاجداد والجدات لانها بطريق
الشبهة فيلحق بالفروع دون الاصول وانما يقع على
الحكم والاجازة والدخول حافيا ومنعلا فيما اذا
حلف لا يضع قدمه في دار فلان باعتبار عموم
الجازر وهو الدخول ونسبة الكنى وانما يحث
اذا قدم ليلا او نهائلا في قوله عبد حر يوم يقدم
فلان لان المراد باليوم الوقت وهو عام وانما
او يد النذر واليمين اذا قال لله على صوم من حب
ونوى به اليمين لانه نذر يصيغه يمين بوجبه
فهو كسر الغريب عليك يصيغه حر بوجبه وطريق
الاستعارة الاتصال بين الشئين صورة او معنى
كما في سمية الشجاع اسدا والمطر سماء وفي السمعية
الاتصال من حيث السببية والتقليد فليس الصورة
والالاتصال في المعنى المشرع كيف شرع في خبر المعنى الاول

على نوعين احدهما اتصال الحكم بالعلة كاتصال الملك
بالشرا وان يوجب الاستعارة من الطرفين حتى اذا قال
اشتريت عبداً فهو حر ونوى به الملك او قال ان ملكت
عبداً او نوى به الشرا يصدق فيهما ديانته والثاني
اتصال السبب بالمسبب كاتصال نزول ملك المنفعة
بنزول ملك الرقبة فيصح استعارة السبب للحكم دون
عكسه واذا كانت الحقيقة مستغرة او مجهورة صيرت
الاجازة بالاجماع كما اذا حلف لا يأكل من هذه الفخلة
او لا يضع قدمه في دار فلان والمجهور شرعاً كالمجهور
عادة حتى ينصرف التوكيد بالخصوصية الى الجواب
مطلقاً واذا حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد حلفه بزمان
صباه واذا كانت الحقيقة مستحيلة والجازة مستعاراً
فما لم عند انه حقيقة رحمه الله خلافاً لما كما اذا حلف
لا يأكل من هذه الفخلة او لا يبشر من هذه الغرات
وهذا ابناء على ان الحقيقة في الكلام عنده وعندهما

في الحكم ويظهر الخلاف في قوله لعبدته وهو اكبر سنانه
هذا ابنى وقد يتعد الحقيقة والجازة معاً اذا كان الحكم
ممتنعاً كما في قوله لامرأته هذه بنتي وهي عروضة النسب
وتولد لثله او اكبر سنانه حتى لا يقع الحرمة بذلك ابداً
والحقيقة تنكر بدلالة العادة كالندى بالصلوة والجم
وبدلالة اللفظ في نفسه كما اذا حلف لا يأكل لحمًا وقوله
كل عموك في حرز وعكسه الحلف باكل الفاكهة وبدلالة
النظم كقول طلق امرأته ان كنت رجلاً وبدلالة
معنى يرجع الى المشكك كما في بين العور وبدلالة في محل
الكلام كقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات ورفع عن
امتنى الخطأ والسيان والحرث المضاف الى الاعيان
كالخاسم والتمه حقيقة عندنا خلافاً للبعض ويتصل
بما ذكرنا حروف المعاني فالواو مطلق العطف من غير تعرض
لغايرته ولا ترتيب في قوله لعبدته الموطوءة ان دخلت
الدار فانت طالق وطالق وطالق انما يطلق واحدة

عند أبي حنيفة رحمه الله لأن موجب هذا الكلام الانفراق
فلا يتغير بالواو وقالوا وجبه الاجتماع فلا يتغير
بالواو وإذا قال لعين الموطوءة أنت طالق وطالق
وطالق إنما تبين بواحدة لأن الأول وقع قبل التكلم
بالتأني فسقطت لآيته لغوات محل التصريح وإذا زوج
امتين من رجل بغير إذن نكاحهما وبغير إذن الزوج
ثم قال المولى هذه حرة وهذه متصلا إنما بطل نكاح
الثانية لأن عتق الأول يبطل محبة الوقف في حق
الثانية فبطل النكاح قبل التكلم بعقدها وإذا زوج
رجلا اثنين في عقدتين بغير إذن الزوج فبطله فقال
أجزت نكاح هذه وهذه بطلا كما إذا أجازتهما معا
وإن أجازتهما منفردا بطل الثاني لأن صدر الكلام
يتوقف على آخره إذا كان في آخر ما يفتي أو كما في الشرع
والاستثناء وقد يكون الواو محال كقوله لعبد أده
التي الغاوانت حرة حتى لا يعقق إلا بالاداء وقد يكون

لعطف

لعطف الجملة ولا يجب به المشاركة في الخبر كقوله هذه
طالق ثلثا وهذه طالق وكذا في قولها طلقه وكل
التي حتى لا يجب شيئا وقالوا أنها محال فيصير طاقا وبدا
فيجب الالف والفاء للوصل والتعقيب فتشترى المعطوف
عن المعطوف عليه بزمان وأن لطف وإذا قال إن
دخلت هذه الدار فهدى الدار فانت طالق
فالشرط أن تدخل الثانية بعد الأولى بلا سرائف
ويستعمل في أحكام العلق فإذا قال لأخريعت منك هذا
العبد بكذا أو قال الآخر فهو حرة أنه يقول للبيع
وقد يدخل على العلق إذا كان مما يدوم كقوله أده
التي الغاوانت حرة أي أده التي الغاوانت حرة فحقق
لحال واستعار بمعنى الواو في قوله له عا و رهم
فدسهم حتى لزموه ورهان و ثم للسرا في بمنزلة ما لو كنت
ثم استأنف وعندهما السرا في الحكم مع الوصل في التكلم
حتى إذا قال لعين الموطوءة أنت طالق ثم طالق

ثم طالق ان دخلت الدار فعنده يقع الاول ويلغو ما بعده
ولو قدم الشرط تعلق الاول ووقع الثاني ولغا الثالث
وقال لا يتعلق جميعا وينزلن على الترتيب في قوله عليه السلام
فليتكفر عن يمينه ثم لبأت بالذي هو خير ولكن نقول المستفهم
ثم معنى الواو عملا بالرواية الاخرى واجزا للامر على حقيقة
وبل لا لبأت ما بعده والامر انما يحمله على سبيل
التدراك فطلق ثلثا اذا قال لامرأته الموطوءة انت
طالق واحدة بل تبتين لانه لم يكلل بطل الاول فمعناه
بخلاف قوله علي الف درهم بل الغان ولكن لا تستدرك
بعد النفي خاصة غير ان العطف به انما يصح عند انق
الكلام والافنو مستأنف كالامة اذا تزوجت بغير اذن
مولاها بامانة درهم فعال لا اجير النكاح ولكن
اجيره بامانة ومخير ان هذا افسخ للنكاح وجعل
لكن مبتدأ لان هذا نفي فيلح اثباته بعينه واو
لاحد المذكورين وقوله هذا حق او هذا اقوله احدكما

وهذا الكلام انما يحتمل الجبر فوجب التحجير على احتمال انه
بيان وجعل البيان انشا من وجه والظاهر من وجه
واذا دخلت في الوكالة يصح بخلاف البيع والاجارة
الا ان يكون من له الجبار معلوما في اثنين او ثلثة
فيصح استحسانا وفي المهر كذا عندهما ان صح التحجير
وفي التقديرات يجب الما قبل عنده يجب مهر المثل وفي
الكفارات يجب احد الاشياء عندنا خلافا للبيعه
وفي قوله تعالى ان يقتلوا او يصلبوا للتحجير عند ما كل
وعنده نابعني بل اي بل يصلبوا اذا اتفقت المحاربة
بقتل النفس واخذ المال بل تقطع ايديهم اذا اخذوا
المال فقط بل ينقوا من الارض اذا خوفوا الطريق
وقالا اذا قال لعبد ودايته هذا حق او هذا ان
باطل لانه اسم لاحد ما غير عين وذلك غير محل للعق
وعنده هو كذا لكن على احتمال التعيين حتى لو التعيين
كما في مسألة العبد والعمل بالمحتمل او من الاهداس

فجعلها موضع حقيقة جازل عما يحتمل وان انتهى الى حقيقة
 وهما ينكران الاستغارة عند استمالة الحكم وتعار
 للعموم فيصير بمعنى او العطف لا عينه وذلك اذا كانت
 في موضع النفي او موضع الاباحة كقوله والله لا اكلم
 فلانا او فلانا حتى اذا كالم احدهما بحيث ولو كلمها
 لم يحث الامنة ولو حلف لا يكلم احدا الا فلانا او فلانا
 فله ان يكلمها وقد تستعار بمعنى حتى او الا ان اذا فسد
 العطف لاختلاف الكلام ويحمل منه الغاية كقوله تعالى
 ليس لكم من الامر شيء او يتوب عليهم وحتى المقابلة كالي
 وتعمل للعطف مع قيام معنى الغاية كقولهم استنت
 الفضل حتى العزى وهو اضعها في الافعال ان يجعل
 غاية بمعنى اية او غاية هي جملة مبتدأة وعلامة الغاية
 ان يحتمل الصدر الاستداد وان يصلح الآخر لالة على الانتهاء
 فان لم يستقم فلما زلة بمعنى لام كي فان تعذر هذا جعل
 مستعار للعطف المحض وبطل معنى الغاية وعلى هذا



ماثل
 ماثل

مسائل الزيادة كان لم اضربك حتى تصبح ان لم اكلم حتى
 تغد لي ان لم اكلم حتى تغد عندك ومنها حروف
 فالباء للصاق ونحوه الا ان حتى لو قال استربت
 منك هذا العبد بكر من حنطة جيدة تكون ثمناً ففتح
 الاستبدال به بخلاف ما اذا اضاف العطف الى الكسر
 ولو قال ان اخبرني بعدد فلان فبعدى خربق
 على الحق بخلاف ما قال ان اخبرني ان فلانا قدم
 ولو قال ان خرجت من الدار الا باذن فيشترط
 تكرار الاذن بخلاف قوله الا ان اذن كل في قوله
 انت طالق بمشبه الله بمعنى الشرط وقاله ان افنى
 رحمه الله الباء في قوله تعا واسمحو ابى وكم
 للتبعيض وقال ماكل رحمه الله انها صلة وليس
 كذا لك بل هي للصاق لكنها اذا دخلت في الالة المسح
 كان الفعل متعدياً الى محله فيتناول كلمة واذا دخلت
 في محل المسح بقي الفعل متعدياً الى الالة فلا يقتضي متعدياً

الرأس بالمرح وانما يغتضى الصاق الآلة بالمال فذلك لا يستحب
الكل عاوة فصار المراد به أكثر اليد فصار التبعض
مراداً بهذا الطريق وعلى المال ان يؤول له على الف
ورهم يكون وبنها الا ان يصل به الودبعة فان دخلت
في المعاوضات المحضة كانت بمعنى الباء وكذا اذا استعملت
في الطلاق عندهما وعند ابي حنيفة للشرط ومن التبعض
فاذا قال من شئت من عبيدي عتقه فاعتقه له ان يعتقه
الا واحد اسم عند ابي حنيفة والى انتهاء الغاية فان
كانت قائمة بنفسها كقوله له من هذا الحائط الم هذا
الحائط لا تدخل الغائبان وان لم تكن فان كان اصل
الكلام متناولاً للغاية كان ذكره بالآخر ايج ما وراها
فتدخل كما في المرافق وان لم يتناولها او كان فيه شك
فذكرها لئلا يحكم اليها فلا تدخل كالليل في الصوم وفي
للطريق لكنهم اختلفوا في حذفه وابتنائه في ظرف الزمان
وقالاهما سواء وفرق ابو حنيفة بينهما فيما اذا نوى

آخر التماس واذا اضيف الى مكان يقع في الحال الا ان يغير
الفعل فيصير معنى الشرط ومع للمفارقة وقيل للتقديم
وبعد للتأخير وحكمها في الطلاق ضد حكم قبل واذا
قيّد بالكناية كان صفة لما بعده وان لم يقيد كان
صفة لما قبله وعند الحنيفة فاذا قال العتق لكتبي الف
ورهم كان وودبعة لان المحضة تدل على الحفظ وكون
المزوم وغيره شمولاً للثبوت ويستعمل استثناء بقوله
له عتق ورهم غير وائق بالرفع فيلزمه ورهم تام ولو قال
بالنصب كان استثناء فيلزمه ورهم الا وانما ومنها
حروف الشرط وان اصل فيها وانما تدخل على امير وم
على خيط ليس بكائن لا محالة فاذا قال ان لم اطلقك
فانت طالق ثلثا لم تطلق حتى يموت احدهما واذا
عندما الكوفة فصل للوقت في الشرط على السوا فيجوز
بها مرة ولا يجازي بها اخرى واذا جوزيها بسقط
الوقت عنها كانها حرف شرط وهو قول ابي حنيفة رحمه الله

وَعَنْدَ فَحَاةِ الْبَصَرِ فِي الْوَقْتِ وَقَدْ يَنْتَهِي لِلشَّرْطِ حَاجَرًا
مِنْ خَيْرِ سُبُوطِ الْوَقْتِ عَنْهَا مِثْلُ مَتَى فَأَنْهَا لِلْوَقْتِ
لَا يَسْقُطُ عَنْهَا ذَلِكَ بِحَالٍ وَهُوَ قَوْلُهَا حَتَّى إِذَا قَالَ
لَا مَرَأَةَ إِذَا لَمْ أَطْلُقْكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ لَا يَبْقَى الطَّلَاقُ عِنْدَ
مَا لَمْ يَمُتْ أَحَدُهُمَا وَقَالَ لَا يَبْقَى كَمَا فَرَعٌ مِثْلُ مَتَى لَمْ أَطْلُقْكَ
فَأَنْتَ طَالِقٌ وَرَوَى عَنْهُمَا إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ لَوْ دَخَلَ
الدَّارَ أَنَّهُ بَعْتُهُ أَنْ دَخَلَ الدَّارَ وَكَيْفَ سَوَّالٍ
عَنِ الْحَالِ أَنْ اسْتَقَامَ وَالْأَبْطَلُ وَلِذَلِكَ قَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ أَنْتَ حُرٌّ كَيْفَ شِئْتَ
أَنَّهُ ابْتِغَاءٌ وَفِي الطَّلَاقِ بَقْعُ الْوَاحِدَةِ وَيَبْقَى الْفَصْلُ
فِي الْوَصْفِ وَالْعَدُّ مَقْضًى إِلَيْهَا بِشَرْطِ بَيِّنَةِ الزَّوْجِ
وَقَالَ مَا لَا يَقْبَلُ الْأَسَاسُ فِي حَالِهِ وَوَصْفُهُ بَعْتُهُ أَصْلُهُ
فَيَتَعَلَّقُ الْأَصْلُ بِتَعَلُّقِهِ وَكَمْ اسْمٌ لِلْعَدِّ وَالْوَاقِعِ فَإِذَا
قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ كَمْ شِئْتَ لَمْ تَطْلُقْ مَا لَمْ تَأْوَ حَيْثُ
وَإِنْ اسْمَانِ لِلْمَكَانِ فَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ حَيْثُ شِئْتَ

وَإِنْ شِئْتَ أَنَّهُ لَا يَبْقَى مَا لَمْ تَأْوَ وَيَتَوَقَّفُ بَيْنَهُمَا عَلَى الْجُلُوسِ
بِخِلَافٍ إِذَا دُمِيَ الْجَمْعُ الْمَذْكُورُ بِعَلَامَةِ الذِّكْرِ
عِنْدَنَا بِتَنَاوُلِ الذِّكْرِ وَالْإِنَاثِ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ
وَالْتِمَازِ وَالْإِنَاثِ الْمَقْدُونِ وَإِنْ ذَكَرَ الْجَمْعُ بَعْلًا أَوْ شِئْتَ
بِتَنَاوُلِ الْإِنَاثِ خَاصَّةً حَتَّى قَالَ فِي السِّيَةِ إِذَا قَالَ
الْمُسْتَأْمَنُ أَسْمُوْنِي عَلَى بَنِي وَلَهُ بَنُونَ وَبَنَاتٌ إِنَّ
الْأَمَانَ بِتَنَاوُلِ الْغَرِيقَيْنِ وَلَوْ قَالَ أَسْمُوْنِي عَلَى بَنَاتِي
لَا بِتَنَاوُلِ الذِّكْرِ مِنْ أَوْلَادِهِ وَلَوْ قَالَ عَلَى بَنِي وَلَيْسَ
سِوَى الْبَنَاتِ لَا يَثْبُتُ الْأَمَانُ لَهُنَّ وَأَمَّا الصَّرْحُ
فَمَا ظَهَرَ الْمُرَادُ بِهِ ظُهُورُ بَيِّنَةٍ حَقِيقَةٍ كَانَتْ أَوْ مَحْجُوزَةً كَقَوْلِهِ
أَنْتَ حُرٌّ وَأَنْتَ طَالِقٌ وَحِكْمُهُ تَعَلُّقُ الْحُكْمِ بِعَيْنِ الْكَلَامِ
وَقِيَامُهُ مَقَامَ مَعْنَاهُ حَتَّى اسْتَعْنَى عَنِ الْغَرِيْبَةِ وَالْكَفَايَةِ
فَمَا اسْتَرَادَ بِهِ وَلَا يُعْهِمُ الْإِبْرَئِيَّةَ حَقِيقَةً كَانَتْ أَوْ مَحْجُوزَةً
مِثْلُ الْفَظِّ الْغَرِيبِ وَحِكْمُهُمَا أَنْ لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ
وَكُنَايَاتُ الطَّلَاقِ سَمِيَتْ بِهَا مَحْجُوزَةً حَتَّى كَانَتْ بَوَائِنُ

الا اعتدى واستبرئ وحكم وانت واحدة والاصل
 في الكلام الصريح وفي الكناية قصور عن البيان
 وظاهر هذا التفاوت فيما يدرك بالاشهاد والاشهاد
 بعبارة النص فهو العمل بظاهر ما سبق الكلام له
 واما الاستدلال باشارة النص فهو العمل بما ثبت
 بنظمه لكنه غير معصوم ولا سبق له النص ليس بظاهر
 من كل وجه وهذا القول بكونه على المولود له رزق
 سبق لاثبات النفقة وفيه اشارة الى ان النسب
 الى الآباء وهما سواء في ايجاب الحكم الا ان الاول احق
 عند التعارض وللأشارة عموم كمال العبارة واما الثابت
 بدلالة النص فما ثبت بمعنى النص لغة لا اجتهاد كالتأني
 عن التأنيف بوقف به على حرمة الضرب بدون الاجتهاد
 والثابت به كالثابت بالاشارة الا عند التعارض
 ولهذا صح اثبات الحدود والكفارات بدلالة النصوص
 دون القياس والثابت به لا يحتمل التخصيص لانه لا عموم له

واما

واما الثابت باقتضاء النص فحالم يعمل النص لا بشرط
 تقدم عليه فان ذلك امر اقتضاء النص لصحة تناوله
 قصار هذا مصداق الى النص بواسطة المعقضي فكان
 كالثابت بالنص علامته ان يصح به المذكور ولا يفتي
 عند ظهوره بخلاف المحذوف ومثاله الامر بالحرية للتكفير
 مقتضى الملك ولم يذكره والثابت به كالثابت بدلالة
 النص الا عند التعارض ولا عموم له عندنا حتى اذا
 قال ان اكلت فغدي حر ونوى طعاما دون طعام
 لا يصدق عندنا وكذا اذا قال انت طالق او طلقك
 ونوى الثلث لا يصح بخلاف قوله طلق نفسك وانت بائن
 على اختلاف التفسير فصحة التخصيص على الشيء
 باسمه العلم يدل على الخصوص عند البعض كقوله عليه السلام
 الماء من الماء الا نصا رضي الله عنهم عدم وجوب الغتال
 في الاكسال لعدم الماء وعندنا لا يقتضيه سواء كان غرونا
 بالعدد او لم يكن لان النص لم يتناول فكيف يوجب نفيا



او اثباتا والاستدلال منهم بحرف الاستغراق وعندنا
 هو كذلك فيما يتعلق بعين الماء غير ان الماء يثبت
 مرة عيانا وكوثر دلالته والحكم اذا اضيف المسمى
 بوصف خاص او علق بشرط كان دليله على نفيه عند
 عدم الوصف او الشرط عند الشافعي حتى لم يجوز نكاح
 الامة عند طول الطرة ونكاح الامة الكتابية لغوات
 الشرط والوصف المذكورين في النص وحاصله الحق
 الوصف بالشرط واعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع
 الحكم دون السبب حتى ابطال تعليق الطلاق والعناق
 بالملك وجوز التكفير بالمال قبل الخنث وعندنا المعلق
 بالشرط لا يقع سببا لان الإيجاب لا يوجد الا بهر كنه
 ولا يثبت الا في محله وهذا الشرط حال بينه وبين المحل
 فبقي غير مضاف اليه وبدون الاتصال بالمحل لا يقع
 سببا والمطلق يحل على المعيد وان كانا في حادثة ثبتت عند
 الشافعي رحمه الله مثل كفارة القتل سائر الكفارات

لان

لان قيد الايمان زيادة وصف بحرف الشرط فيوجب النفي
 عند عدمه في المنصوص في نظيره من الكفار لانها
 جنس واحد والطعام في البهي لم يثبت في القتل لان
 الغاوت ثابت باسم العلم وهو لا يوجب الوجود وعندنا
 لا يحل المطلق على المعيد وان كانا في حادثة لا يمكن العمل بها
 الا ان يكونا في حكم واحد مثل صوم كفارة البهي لان
 الحكم وهو الصوم لا يقبل وصفتين متضادتين فاذا ثبت
 تقيده بطل اطلاقه وفي صدقة الفطر ورد النصان
 في السبب والامزاج في الاسباب فوجب الجمع ولا سلم
 ان القيد يحذف الشرط ولئن كان فلانم انه يوجب النفي
 ولئن كان فانما يصح الاستدلال به على غيره ان لو حثت
 المماثلة وليس كذلك فان القتل اعظم الكبائر فاما قيد
 الاسامة والعدالة فلم يوجب النفي لكن السنة المعروفة
 في ابطال الزكوة عن العوامل والحوامل وجب نسخ الاطلاق
 والامر بالتبث في بناء الفاسق اوجب نسخ الاطلاق

وقيل ان الغمران في النظم يوجب الغمران في الحكم فلا يجب
الزكوة على الصبي لافترانها بالصلوة واعتبروا
بالجملة الناقصة وقلنا ان عطف الجملة على الجملة لا يوجب
الشركة لان الشركة انما وجبت في الجملة الناقصة
لا فتقارها بالماضي به فاذا لم ينفع لم يوجب
الشركة الا فيما ينفع اليه والعام اذا خرج في محرم
الجناء او محرم في الجواب لم ينفع عليه ولم يتقل بنفسه
يختص بسببه وان زاد على قدر الجواب لا يختص بالسبب
ويصير مستد باحتي لا يلقى الزيادة خلافا للبعض وقيل
الكلام المذكور للمدح والذم لا عموم له وعندنا هذا
فاسد وقيل لجمع المضاف الى جماعة حكيم حقيقة الجماعة
في حق كل واحد وعندنا يقتضي مخالفة الاحاد بالاحاد
حتى اذا قال لامرئيه اذ اولدتما ولدين فانتما طالق
فولدت كل واحد منهما ولدا اطلقنا وقيل الامر بالشئ
يقتضي النهي عن ضده والنهي عن الشئ يكون امرا بضده

وعندنا

وعندنا الامر بالشئ يقتضي كراهة ضده والنهي عن الشئ
يقتضي ان يكون ضده في معنى سنة واجبة وفائدة هذا
الاصل ان التحريم اذا لم يكن معصودا بالامر لم يعتبر
الامر حيث يغتفر الامر فاذا لم يغتفره كان مكرها
كالامر بالقيام ليس بنهي عن المعصية وقصد
حتى اذا قصد ثم قام لم تقدر صلوة بنفسه العقود لكنه يكره
ولهذا قلنا ان الحرم لما انتهى عن بسط الحيز كان
من السنة ليس بالاراس والرداء ولهذا قال ابو يوسف
رحمه الله ان من سجد على مكان نجس لم تقدر صلوة لانه
غير معصود بالنهي انما المأمور به فعل السجود على مكان
ظاهر فاذا اعاد با على مكان ظاهر جاز عنده
وقال الساجد على النجس بمنزلة الحامل له والظاهر
عن حمل النجاسة فمن دأب فيصير ضده مغتورا للفرق
كما في الصوم فصلى المشرع على نوعين عن يمين
وهو اسم لما هو اصل منها غير متعلق بالعوارض وهو

اربعة انواع فريضة وهي بالاجتهل زيادة ولا نقصاً ثابت
 بدليل لا شبهة فيه كالإيمان والأركان الأربعة وحكم
 اللزوم علماً وتقدراً بالقلب عملاً بالبدن حتى لا يغير
 جاحداً ويفسق تاركه بلا عذر وواجب وهو ما ثبت
 بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والأضحية وحكم اللزوم
 عملاً لا علماً على اليقين حتى لا يغير جاحداً ويفسق تاركه
 إذا استحق بإجماع الأئمة فامتنأ ولا فلا وسنة
 وهي الطريقة الملوكة في الدين وحكمها أن يطالب المسلم
 بما فاقها من غير افتراض ولا وجوب إلا أن السنة
 قد تقع على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره من
 الصحابة وقال الشافعي مطلقاً طريفة النبي عليه السلام
 وبني نوعان سنة المدي وتاركها يستوجب ساءة
 كالجماعة والأذان وزوائد تاركها لا يستوجب ساءة
 وكراهية كسير النبي عليه السلام في لباسه وقيامه ومقدوره
 ونفل وهو ما يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه

والزائد

والزائد على الكعبين المسافر نفل لهذا وقال الشافعي
 رحمه الله لما شرع النفل على هذا الوصف وجب أن يبقى
 كذا ذكره قلنا إن ما أذاه وجب صيانته ولا سبيل إليه
 إلا بالزام الباق وهو كالنذر صامراً لا تسمية لأفعل
 ثم وجب لصيانته ابتداء الفعل فلان يجب لصيانته ابتداء الفعل
 بقاؤه أولاً ورخصته وهي أربعة انواع نوعان
 من الحقيقة أحدهما حق من الآخر ونوعان من الجان
 أحدهما أتم من الآخر أما حق نوعي الحقيقة فما استيج
 مع قيام المحرم وقيام حكمه كالملك على أجرة الكلمة الكفر
 وإفطاره في رمضان وأتلاف مال الغيرة وترك الخائف
 على نفع الأمر بالمعروف وجنابته على الإحرام وتناول
 المضطر مال الغيرة وحكمه أن لا يؤخذ بالعزيمة أولاً حتى
 لو صبر كان شبيهاً وأما ما استيج مع قيام السبب
 الحكم ثم انقضى عنه كالمسافر فخص له الفطر وحكمه أن لا يؤخذ
 بالعزيمة أولاً كمال سببه وتركه في الرخصة فالعزيمة

تؤدى معنى الرخصة من وجه الا ان يضعفه الصوم
واما اتم نوعي الجائز فما وضع من الامر الاغلا
فبمعنى ذكره حصة الجائز الا ان الاصل لم يبق مشروعا
والفروع المربع ما سقط عن العباد مع كونه مشروعا
كقصر الصلوة في السفر وسقوط حرمة الخمر والميتة في حق
المضطر والمكره وسقوط غسل الرجل في مدة المسح
فصل في الامر والنهي باقامتهما والطلب للاحكام الشرعية
ولها اسباب يضاف اليها من حدوث العالم والوقت
وملك المال وابام شهر رمضان والراس الذي يؤنه
ويلى عليه البيت والارض النامية بالخارج وتحققا
او تقديره والصلوة وتعلق البقاء المعذور بالتعاطي
للايمان والصلوة والزكوة والصوم وصدقة الفطر
والحج والعشرة الطاهرة والطهارة والمعاملات
واسباب العقوبات والحدود والكفارات ما نسبت اليه
من قتل وزنا وسرقه وامير دايه بين الخطر والاباحة

كالقتل

29
كالقتل خطأ والافطار عند او انما يعرف البيسبة الحكم
اليه وتعلقه به لان الاصل في اضافة الشيء الى الشيء
ان يكون سببا له وانما يضاف الى الشرط مما ان كصدقة
الفطر وحجة الاسلام باب بيان اقسام السنة
الاقسام التي سبق ذكرها ثمانية في السنة وهذا
الباب لبيان ما يختص به السن وذلك اربعة
اقام الاول في كيفية الاتصال بها من رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو اما ان يكون كاملا كالمقواتر
وهو الخبر الذي رواه قوم لا يحصى عدولهم ولا يتوهم
تواطؤهم على الكذب ويدوم هذا الحد فيكون آخره
كاوله واوله كآخره واوسطه كطرفيه كسفل القرآن
والصلوات الخمس انه يوجب علم اليقين كالعيان
علما ضروريا او يكون اتصالا فيه شبهة صورة كالمشهود
وهو ما كان من الاحاد في الاصل ثم انتشر حتى نقله
قوم لا يتوهم تطاولهم على الكذب ولم يقرن الثاني

ومن بعدهم وانه يوجب علم الطمانينة او يكون اتصالاً
 فيه شبهة صورة ومعنى كجبر الواحد وهو كل خبر يرويه
 الواحد او الاثنان فصاعداً الاجرة للعدد فيه بعد
 ان يكون دون المشهور المتواتر وانه يوجب العمل
 دون علم اليقين بالكتاب السنه وقيل لا عمل الا عن علم
 بالنص فلا يوجب العمل او يوجب العلم الانتفاء اللازم
 او ثبوت الملزوم والراوى ان خرف بالغة والتقدم
 في الاجتهاد كالخلفاء الراشدين والعبادة رضي الله عنهم
 كان حديثه يترك به القياس خلافاً لما ذكره محمد الله
وان خرف الراوى بالعدالة دون العفة كانت واظهريه
 رضي الله عنهما ان وافق حديثه القياس عمل به وان
 خالفه لم يترك الحديث الا بالضرورة كحديث المستهارة
وان كان مجهولاً لم يعرف الحديث او حديثين كواحدة
 بن معبد فان روى عنه السلف او اخلفوا فيه او سكتوا
 عن الطعن صاس كالمعروف وان لم يظهر من السلف

الا الرد كان مستنكراً فلا يقبل وان لم يظهر حديثه
 في السلف فلا يقابل به ولا قبول يجوز العمل به ولا يجب
وانما جعل الخبر حجة بشرائط الراوى وهي اربعة
 العقل وهو نور يضيئ به طريق يتبناه من حيث
 يتبني اليه وركب الحواس فيبدي المطلوب للقلب
 فيدركه القلب بتأمله والشروط الكامل منه وهو عقل
 البالغ دون القاصرة منه وهو عقل المصبي الضبط وهو
 سماع الكلام كما يحق سماعه ثم فهمه بعناه الذي اراد به
 ثم حفظه ببذل الجهد وله ثم الثبات عليه بحافظة حذوه
 ومراقبته بذكره على اساءة الظن بنفسه الحسين
ادائه والعدالة وهي الاستقامة والمعتبر ههنا
 كماله وهو رحان جنة الدين والعقل على طريق الراوى
 حتى اذا ارتكب كبيرة او اصر على صغيرة سقطت عدالة
 دون القاصرة وهو ما ثبت بظاهرها الاسلام واعتدال
 العقل الاسلام وهو النصف والاف ارباب الله كما هو

باسمائه وصفاته وقبول احكامه وشرايعه والشرط
 فيه البيان اجمالاً كما ذكرنا وهذا لا يقبل خبر الكافر
 والفاسق والنجس والمعنوه والذي اشتد غفلته
 والثاني في الانقطاع وهو نوعان ظاهر وباطن
 اما الظاهر فالمرسل من الاخبار وهو ان كان
 من الصحابة فيقول بالاجماع ومن الثوري والكا والكا
 كذلك عندنا وارسال من دون هؤلاء كذلك عند الكوفي
 خلافا لابن ابيان والذي ارسل من وجه واسند
 من وجه مقبول عند العامة واما الباطن فان كان
 لتقصان في الناقل فهو على ما ذكرنا وان كان بالعرض
 بان حالف الكتاب في السنة المعروفة او الحادثة او اعرض
 الائمة من الصدر الاول كان مرووداً او منقطعاً ايضاً
 والثالث في بيان محل الخبر وهو الذي جعل الخبر فيه حجة
 فان كان من حقوق الله تعالى يكون خبر الواحد فيها حجة خلافاً
 للكون في حق الله في العقوبات وان كان من حقوق العباد

مما فيه الزام محض شرط فيه سائر شرائط الاخبار
 مع العدد ونقطة الشهادة والولاية وان كان
 لا الزام فيه اصلاً يثبت باخبار الاحاد بشرط التمييز
 دون العدالة وان كان فيه الزام بوجه ودون وجه
 يشترط فيه احد شرطى الشهادة عند ابي حنيفة ^{رحمته الله}
 والرابع في بيان نفس الخبر وهو اربعة اقسام
 قسم محيط العلم بعدد خبر الرسل عليهم السلام
 وقسم محيط العلم بكذبه كدعوى فرعون الربوبية
 وقسم محيط ما على السواء كخبر الفاسق وقسم يتخرج
 احداً مما عليه علم الاخر كخبر العدل المجمع بشرايط
 الرواية وهذا النوع اطراف ثلثة طرف السماع
 وذلك اما ان يكون خبرية وهو ما يكون من جنس
 الاستماع بان تقرأ على الحدّث او يقرأ عليك او يكتب
 اليك كتاباً على رسم الكتب وذكر فيه حدّثي فلان
 عن فلان المأخوذة ثم قول اذا بلغك كتابي هذا



وفهمته فحدثت به عني فهذا من الغائب كالخطاب
 وكذلك الرسالة على هذا الوجه فيكونان مجتبتين
 اذا ثبتا بالجملة او يكونان مرفضة وهو الذي لا اسماء فيه
 كالاجازة والمناولة والمجازلة ان كان عالما به يصح
 الاجازة والافلا وحرف الحفظ والعزيمة فيه ان يحفظ
 المجموع الى وقت الاداء والرحضة ان يعيد الكتاب
 فان نظر فيه وتذكر يكون حجة والافلا عند الحنية
 رحمه الله وطرف الاداء والعزيمة فيه ان يؤدى على
 الوجه الذي سمع بلفظه ومعناه والرحضة ان ينقله
 بمعناه فان كان محكما لا يجمل غير مجوز نقله بالمعنى
 لمن له بصيرة وجوه اللغة وان كان ظاهرا لا يجمل غيره
 فلا يجوز نقله بالمعنى اللغوية المجردة وما كان من جوامع
 الكلام او المشكل او المستنكر او الجمل لا يجوز نقله للكلي
 والمروى عنه اذا انكر الرواية او عمل بخلافه بعد الرواية
 مما هو خلاف بيقين بسقط العمل به وان كان قبل الرواية

اولم يعرف تاريخه لم يكن جرحا وتعيين بعض محتملا به
 لا يمنع العمل به والامتناع عن العمل به مثل العمل بخلافه
 وعمل الصالحين رضي الله عنهم بخلافه يوجب الطعن اذا كان
 الحديث ظاهرا لا يجمل الخفا يعلم والطعن المبرم
 من انه الحديث لا يخرج الراوي الا اذا وقع تفسير بما هو
 جرح متفق عليه من اشهر بالنصيحة دون التعصب
 حتى لا يقبل الطعن بالتدليس والتليب وكفى الدابة
 والمراضة وحدثة السن وعدم الاعتقاد بالرواية
 واستكثار مسائل الفقه فصح وقد يقع التعارض
 بين الحجج فيما بيننا لجهلنا فلا بد من بيان كون المعارضة
 تعادل المجتبتين على السواء لا مزية لاحدهما في حكيمين
 متضادين وشبهتهما في الحال والوقت مع تضاد
 الحكم وحكما بين الابتنين المصير الى السنة وبين السنين
 المصير الى الصحابة رضي الله عنهم او القيلس وعند العجز
 عن تفرير الاصول كما في سور الحار لما تعارضت الدلائل فيه

ووجب تعريف الاصول فقبل ان الماء عرف طاهراً في الاصل
فلا يتنجس ما كان طاهراً ولم ينل به الحدث للتعارض
ووجب ضم اليهم اليه ويسمى شكلاً لهذا لانه يعني به العمل
واما اذا وقع التعارض بين القياسين فلم يسقط
بالتعارض بل يجب العمل بالحال بل يعمل الجتهد بايهما
شأ بشهادة قلبه والتخلص عن المعارضة اما ان يكون
من قبل الحجة بان لا تعدل او من قبل الحكم بان يكون
احدهما حكم الدين والآخر حكم العقلي كما في البيهقي في سورة
البقرة والمائدة او من قبل الحال بان يعمل احدهما
على حاله والآخر على حاله كما في قوله تعالى حتى يطهروا بالتحقيق
والتشديد او من قبل اختلاف الزمان صريحاً كقوله تعالى
واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن نزلت بعد
التي في سورة البقرة او دلالة كالمخاطوب والميت او
من الفاء عند الكسري رحمه الله عند عيسى بن ابيان بتعارضه
والاصل فيه ان النفي ان كان من جنس ما يعرف بدليله او كان

ما يشبه حاله لكن عرف ان الراوي اعتمد دليل المعرفة
كان مثل الاثبات والآفلا فالنفي في حديث بريه وهو
ما روى انها اعتقت وزوجها عبد مما لا يعرف فلا يثبت
الحال فلم يعارض الاثبات وهو ما روى انها اعتقت
وزوجها حراً في حديث يمينه وهو ما روى ان النبي
صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حرم مما يعرف بدليله وهو
هيبته الحرم فعارض الاثبات وهو ما روى انه عليه السلام
تزوجها وهو حلال وجعل رواية ابن عباس او ابن مسعود
يزيد بن الاصم لانه لا يعدل في الصبغة والاعتان وطهارة
الماء وحل الطعام من جنس ما يعرف بدليله كالنساء الحرة
فوقع التعارض بين الجهمين فوجب العمل بالاصل الترخيص
لا يقع بفضل عدد الرواة وبالدكورة والحرية واذا كان
في احد الجهمين زيادة فان كان الراوي واحداً يؤخذ
بالمثبت للزيادة كما في الجهم المروي في الخالف فاما اذا
اختلف الراوي فيجعل كالجهمين ويعمل بهما كما هو مذهبنا

في ان المطلق لا يحمل على المعتمد في حكيم فصله وهذه الحجة
بجمل البيان وهو اما ان يكون بيان توكيد وهو توكيد
الكلام بما يتطوع احتمال الجائز والخصوص او بيان تفسير
كبيان الجمل المشترك وانما يتحققان موصولا ومفصلا
وعند بعض المتكلمين لا يصح بيان الجمل المشترك موصولا
او بيان تفسيره كالنقل بالشرط والاستثناء وانما يصح
ذلك موصولا فقط واختلف في خصوص العموم فعندنا لا يصح
متراجعا وعندنا في مجوز ذلك وهذا بناء على ان العموم
مثل الخصوص عندنا في ايجاب الحكم قطعا وبعد الخصوص
لا يبقى القطع فكان تغييرا من القطع الى الاحتمال فيستعيد
بشرط الوصل وعند بعض المتكلمين هو تغير في معنى موصولا
ومفصلا وبيان بقرعة بني اسرائيل من قبيل تقييد
المطلق فكان شئنا فلذلك صح متراجعا والاهل لم يتناولوا
الابن الا انه حقق بقوله تعالى انه ليس من اهلك وقوله تعالى
انكم وما تعبدون من دون الله لم يتناولوا عيسى عليه السلام

لا انه خص بقوله تعالى ان الذين سبقوا لهم منا الحنن
والاستثناء يمنع التكلم بكم بعد الاستثنى فيجعل تكلما
بالباء بعده وعندنا في نفي الله يمنع الحكم بطريق
المعارضة لاجتماع اهل اللغة ان الاستثناء من النفي
اثبات ومن الاثبات نفي ولان قوله لا اله الا الله
للتوحيد ومعناه النفي والاثبات فلو كان تكلما بالباء
لكان نفيا لغيره لا اثباتا له ولنا قوله تعالى فليست لهم
الف سنة الا خمسين عاما وسقوط الحكم بطريق المعارضة
في الايجاب يكون لا في الاخبار لان اهل اللغة قالوا
الاستثناء استخراج وتكلم بالباء بعد الثبوت فنقول
انه تكلم بالباء بوضعه واثبات ونفي باسئارة
وهو نوعان متصل وهو الاصل ومفصل وهو ما لا يصح
استخراجه من الصدر فجعل مبتدأ قال الله تعالى فانهم
عدو لله الا رب العالمين اي لكن رب العالمين والاستثناء
من نفي كلمات معطوفة بعضها على بعض ينصرف الى الجمع

كالشرع عند الشافعي وعندنا لما يليه مجلا للشرع
 لانه متبدل او بيان ضروري وهو نوع بيان يقع
 ما لم يوضع له وهو اما ان يكون في حكم المنطوق
 كقوله تعالى ورثة ابواه فلامه التثنية او يثبت بدلالة
 حال المتكلم كسكوت صاحب الشرع عند امر بعبادته
 عن التفسير او يثبت ضروري دفع العز وركن الموت
 حين رأى عبده يبيع ويشترى او يثبت ضروري
 طول الكلام كقوله له على مائة درهم بخلاف قوله على
 مائة وثوب او بيان بتدليل وهو النسخ وهو بيان
 لمدة الحكم المطلق الذي كان معلوما عند الله الا انه
 الحق فصار ظاهره البقاء في حق البشر فكان بتدبيرا
 في حقنا بياننا لمخضاه في حق صاحب الشرع وهو جائز
 بالنقص عندنا خلافا لليدود لعدم الله وحكم حكم جملة
 الوجود والعدم في نفسه لم يلحق به ما ينافي النسخ من توقيت
 او تأخير نصفا او دلالة وشرطه التمكن من عقد القلب



عندنا

عندنا دون التمكن من الفعل خلافا للمعتزلة لما ان حكمه
 بيان المدة لعمل القلب عندنا اصلا ولعمل البدن تبعا
 وعندهم هو بيان مدة العمل بالبدن والقياس لا يصلح
 ناسخا وكذا الاجماع عند الجمهور انما يجوز النسخ بالنسخة
 والسنة متفقا ومختلفا خلافا لثا في المخلوق المسوق
 انواع السلاوة والحكم والحكم دون السلاوة والسلاوة دون
 الحكم ونسخ وصف في الحكم وذكر مثل الزيادة على النقص
 فانها نسخ عندنا وعند الشافعي رحمه الله تحصيل حتى
 ايسار زيادة النفي حدا على الجلد خيرة الواحد وزيادة
 قيد الايمان في كفارة اليمين والطهارة بالقياس
 فصل في افعال النبي عليه السلام سوى الذلة اربعة
 مباحة ومستحبة واجبة وفرضية والصحيح عندنا ان ما
 علمنا من افعاله عليه السلام واقعا على جهة تعدي به
 في افعاله على تلك الجهة وما لم يعلم على اي جهة فعلة النبي
 عليه السلام قلنا فعلة على ادلة من افعاله وهو الاشارة

والوحى نوعان ظاهر وباطن فالظاهر ما ثبت بلسان
الملك فوقع في سمعه بعد علمه بالمبلغ بآية قاطعة وهو الذي
انزل عليه بلسان الروح الامين او ثبت عنده بإشارة
الملك من غير بيان بالكلام او تبدى لقلبه بلا شبهة
بالالهام من الله تعالى بان اراده الله بنور من عنده
والباطن ما ينال بالاجتهاد والتأمل في الاحكام
المنصوص فإبى بعضهم ان يكون هذا من حقه عليه السلام
وعندهنا هو ما مور بانظار الوحى فيما لم يوح اليه
ثم العمل بالرواي بعد انقضاء مدة الانتظار الا انه
عليه السلام معصوم عن الفرار على الخطا بخلاف
ما يكون من غيره من البيان بالرواي وهذا كالالهام
فانجزة قاطعة في حقه وان لم يكن في حق غيره بهذه
الصفة وسرايع من قبلنا لمننا اذا قضى الله ورسوله
علينا من غير انكار على انه شريعة لم نزلنا عليه السلام
تعليل الصانع واجب بتركه القياس لاحتمال السماع

من

من النبي عليه السلام وقال الكر في لاجب تعليله الا فيما
لا يدرك بالقياس وقال الشافعي رحمه الله لا يتعللوا احد
منهم وقد اتفق علماء اصحابنا بالتعليل فيما لا يعقل
بالقياس كما في اقل الحيض وسرايع ما باع باقل
مما باع واختلف علمهم في غيره كما في اعلام قدر راس
المال والاجير المشترك وهذا الاختلاف في كل ما ثبت منهم
من غير خلاف بينهم ومن غير ان يثبت ان ذلك القول
بلغ غير قائلة فسكت مثله واما التابع فان ظهرت
فتواه في زمن الصحابة كشرع كان مثله عند البعض
وهو الصحيح باب الاجماع ركن الاجماع
نوعان غزمية وهو التكلم منهم بما يوجب الاتفاق
او شرعية في الفعل ان كان من بابة وخصه وهو
ان يتكلم او يفعل البعض دون البعض وفيه خلاف
الشافعي رحمه الله واهل الاجماع من كان جند الآف
يستغنى فيه عن الاجتهاد ليس فيه هوى ولا فسق

وكونه من الصحابة او من العترة لا يشترط وكذا اهل
المدينة وانقرض العصر وقبل بشرط الاجماع اللاحق
عدم الاختلاف السابق عندنا لا حيفه رحمه الله
وليس كذلك في الصحيح والشرط اجتماع الكل بخلاف
الواحد مانع خلاف الاكثر وحكمه في الاصل ان يثبت
المراء به شرعا على سبيل اليقين والداعي قد يكون من
اجبار اللاحاد والقياس اذا انتقل اليها اجماع
السلف باجماع كل عصر على نقله كان كتعل الحديث المنوثر
واذا انتقل اليها بالافراد كان كتعل السنة بالاحاد
ثم هو علم مراتب فالاقوى اجماع الصحابة نقفا فانه
مثل الآية والجدل المتواتر ثم الذي نقل البعض وسكت
الباقيون ثم اجماع من بعدهم على حكم لم يظهر فيه
خلاف من سبقهم ثم اجماعهم على قول من سبق فيه مخالف
والامة اذا اختلفوا على احوال كان اجماعهم على ان ما
باطل وقيل هذا في الصحابة خاصة باب القياس

القياس

القياس في اللغة التقدير وفي الشرع تقدير النوع بالاصل
في الحكم والعلة وانما في نقله وعقله اما النقل فقوله تعالى
فاخبروا يا اولي الابصار وحديث معا ومروان واما العقل
فهو ان الاعتبار واجب وهو التامل فيما اصاب من
قبلنا من المثالات باسباب نقلت عنهم لتكفي عنها
احترارنا عن مثله من الجزاء وكذا كل التامل في حقايق
اللغة لاستعار غير ما سارع والقياس نظيره وبيان
قوله عليه السلام الحنطة بالحنطة اي يبعو الحنطة بالحنطة
والحنطة مكيل فويل نحنسه وقوله مثلا بمثل حال السابق
والاحوال مشروط اي يبعو بهذا الوصف والامر
للإيجاب والبيع مباح فيض الامر الى الحال التي هي شرط
واراد بالمثل القدر بدليل ما ذكره في حديث آخر
كيدا بكيل واراد بالفضل الفضل على القدر فصاح حكم
النقص وجوب النسوية بينهما في القدر ثم حرمته بناء على قوا
حكم الامر هذا حكم النقص الداعي اليه القدر والجنس لان

إيجاب التسوية بين هذه الاموال يقتضي ان يكون امثالا
متساوية وتكون كذلك لا بالعدد والجنس بل بالمثالة
تقوم بالصورة والمعنى وذلك بالعدد والجنس سقطت
قيمة الجوذة بالنص هذا حكم النص وجدنا الارز
وغیره امثالا متساوية وكان الفضل على المماثلة
فيها فضلا خاليا عن العوض فعقد البيع مثل حكم
النص بلانفاوت فلو منا اثباته على طريق الاعتبار
وهو نظير المثالات فان الله تعالى قال هو الذي احزن
الذين كفروا من اهل الكتاب من ديارهم الآله والاحراج
من الديار عقوبة كما لقتل والكفر يصلح داعيا اليه
واول الحشر يدل على تكرار هذه العقوبة ثم وعانا ايا
الاعتبار بالناس في معاملة النص للعمل به فيما لا ينقص
فيه فكذا كثر منها والاصول في الاصل معلولة الا انه
لا بد في ذلك من دلالة التمييز ولا بد قبل ذلك من قيام
الدليل على انه الحال شاهد قبل المراد من الاصول ما ذكرنا

من الكتاب والسنة والاجماع وقبل النصوص من الكتاب
والسنة ثم للقبيل تغير لغة وشعر بجهة كما ذكرنا وشروط
وسكن وحكم ودفع فشرطه ان لا يكون الاصل مخصوصا بحكم
بنفس آخر كشهادة حرية وان لا يكون معدولا به عن القياس
كقبول الصوم مع الاكل ناسبا وان يستعدي الحكم الشرعي
الثابت بالنص بعينه المخرج هو تقييده ولا ينقص فيه
فلا يستقيم التعليل لاثبات اسم الزنا للواطئة لانه ليس
بحكم شرعي ولا لصحة ظاهرا لانه لا يكون تقييده للحرمة المتناهي
بالكفارة في الاصل الا اطلاقها في الفرع عن الغاية
ولا لتعديبه الحكم من الناس في الفطر المأكلة والحيطة
لان عذرهم هادون عذرهم ولا لشرط الايمان في رقبة
كفارة اليمين والظهار لانه تعديبه الى ما فيه نص تقييده
والشرط الرابع ان ينفى حكم النص بعد التعليل على ما كان
وانما خصنا القليل من قوله عليه السلام لا تتبعوا الطعام
بالطعام الاسواء بسواء لان استثناء حال تساوي

دل على عموم صدره من الاحوال ولان ثبت في كل الالة الكثرة
 فصار التغيير بالنقص مصاحباً للتعليل لانه وانما سقط
 حقه في الصورة بالنقص لا بالتعليل لانه تعالى وعده
 ابراز في الفقرات ثم اوجب ما لا مسمى على الالهيته نفسه
 ثم امر بانجاز المواعيد من ذلك المستحق وذلك لا يجتمع
 مع اختلاف المواعيد فكان اذن بالاستبدال وركنه
 ما جعل علماً على حكم النقص مما اشتمل عليه النص وجعل
 العز في نظيره له في حكمه بوجوده في الغرض وهو جائز
 ان يكون وصفاً لا زمياً وعارضاً واسماً وجلياً وخفياً
 وحكماً وفرداً وعدواً ويجوز في النقص غيره اذا كان
 ثابتاً به ودلالة كون الوصف علته صلاحه وعدالته
 يظهر اثره في حكم المعلن به ونعني بصلاح الوصف
 ملائمة وهي ان يكون على موافقة العلل المنقولة عن رسول الله
 عليه السلام وعن السلف كتعلينا بالصورة ولانه المناكح
 لما يتصل به من العجز فانه مؤثر تأثير الطوائف المتصلة

من الضرورة دون الالحاد وجوداً او عدماً لان الوجود
 قد يكون اتفاقاً ومن جنسه التعليل بالنقص لان استقصاء
 العدم لا يمنع الوجود من وجه آخر كقول الشافعي رحمه الله
 في النكاح بشهادة النساء مع الرجال لانه ليس بمال
 الا ان يكون السبب متعيناً كقول محمد بن محمد الله في ولد
 العصب انه لم يضمن لانه لم يفسد والاجتهاد بالمستحب
 الحال لان المشتك ليس بحقيق وذلك في كل حكم عرفه جوبه
 بدليله ثم وقع الشك في نزوله كان مقتضى المسند
 حال البقاء على ذلك موجباً عند الشافعي وعندنا لا يكون
 حجة موجبة ولكننا حجة دافعة حتى قلنا في الشفيع اذا
 بيع الدار وطلب الميراث الشفعة فانك المشرق بمثل الطاب
 فيما في يده ان القول قوله ولا يجب الشفعة الا بينة وقال
 الشافعي رحمه الله يجب بغير بينة والاجتهاد بتعارض
 الاشياء كقول من فرم رحمه الله في غسل الميت ان من العباد
 ما يدخل ومنها ما لا يدخل فلا يدخل بالسكوت وهذا عمل

بغير دليل والاحتجاج بما لا يستعمل لا بوصف يقع به الفرق
كقولهم في متن المذكور انه مقتضى لزوم فكان حدثا كما اذا
مستنه وهو يوجب الاحتجاج بالوصف المختلف فيه كقولهم
في الكتابة الحالية انه عقد لا يمنع من التكليف فكان فاسدا
كالكتابة بالظن والاحتجاج بما لا يستعمل في فاده كقولهم
الثلاث ناقص العدد عن سبعة فلا ينادى به الصلوة
كما دون الآية والاحتجاج بلا دليل وجملة ما يعقل له
اربعة اثبات الموجب او وصفه واثبات الشرط
او وصفه واثبات الحكم او وصفه كالجنسية حرمة
النساء وصفة السوم في زكوة الانعام والثلث
في النكاح وسطر العدالة والزكوة فيما والبنين
وصفة الوتر والرابع تعدية حكم النفس لما لا تنق
فيه ليثبت فيه بغالب الرأي فالتعدية حكم لازم عندنا
جائز عندنا نافي لا يجوز التعليق بالعلّة الفاصلة
كالتعليق بالثمنية والتعليق للاقام الثلاثة الاول

ونفيها باطل فلم يبق الا الرابع والاستحسان يكون بالشر
والاجماع والضرورة والقياس الخفي كالسكوت والامتناع
وتطهير الاواني فلهما في سور سباع الطير لما صار
العلّة عندنا علّة بائنه فادّ مناع على العقل الاستحسان
الذي هو القياس الخفي اذ اقوى اثره وقدرنا
القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان الذي ظهر
اثره وخفي فاده كما اذا تلى آية السجدة في صلوة
فانه يركع بها قياسا وفي الاستحسان لا يجز به ثم
المستحسن بالقياس الخفي يصح تعدية جلال الاقام
الآخر الا ترى ان الاختلاف بالثمن قبل قبض المبيع
لا يوجب عيب البايع قياسا ويوجب استحسانا
وهذا حكم تعدى الى الوارثين والاجارة فاما بعد
القبض فلم يجب عيب البايع الا بالاشرف فلم يصح تعدية
وسطر الاجتهاد ان يحوى علم الكتاب بمعانيه ووجوهه
التي قلنا وعلم السنة بطرقها وان يعرف وجوه القياس

وحكمه الاصابة بغالب الرأي حتى قلنا ان الجند يخطئ
 ويصيب والحق في موضع الخلاف واحد بان ابن مسعود
 في المفوضة وقال المقتزلة كل جند يصيب الحق في موضع
 الخلاف متعدد وهذا الخلاف في التعليلات لا في العقليات
 الا على قول بعضهم ثم الجند اذا اخطأ كان خطأ ابتداءً
 وانها عند البعض والخيار انه مصيب ابتداءً وخطئ انما
 وهذا قلنا لا يجوز تخصيص العلة لانه يؤدى الى انصوب
 كل جند خلافاً للبعض ذلك ان يقول كانت على
 نوجب ذلك لكنه لم يجب مع قيامه لما نفع فصار
 مخصوصاً من العلة بهذا الدليل وعندنا عدم الحكم
 بناء على عدم العلة وذلك في الصائم النائم اذا صبت
 الماء في حلقه انه بعد الصوم لغوات ركنه ويلزم عليه
 الناسي من اجاز الحفوض قال امتنع حكم هذا
 التعليل ثم مانع وهو الاثر وقلنا عدم لعدم
 العلة كما لان فعل الناسي منسوب الى صاحب الشرع

فسقط

فسقط عنه معنى الجناية وبقي الصوم لبقاء ركنه المانع
 مع قوات ركنه وبني على هذا التقسيم الموانع وهي خمسة
 مانع يمنع انعقاد العلة كبسيع الحر ومانع يمنع تمام
 العلة كبسيع عبد الغيبة ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار
 الشرط ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية ومانع
 يمنع لزوم الحكم كخيار العيب ثم العطل نوعان طردية
 ومؤثرة وعلى قسم مزدوج من الدفع اما الطردية
 فوجوده دفعها من بقية القول بوجوب العلة وهو التزام
 ما يلزمه المعلق بتعليله كقولهم في صوم رمضان انه
 صوم فرض فلا يتأذى الا بتعيين النية فنقول عندنا
 لا يصح الا بتعيين النية وانما يجوز باطلاق النية على انه
 تعيين والممانعة وهي اما ان تكون في نفس الوصف
 او في صلاح الحكم مع وجوده او في نفس الحكم او في نسبة
 الى الوصف وفاء الوضع كتعليلهم لايضا الفرقه
 باسلام احد الزوجين والمناقضة كقول الشافعي

في الوضوء واليتم انهما لما رتا ان فكيف افترقا في النية
 فانه ينتقض بفصل التوب واما الكوثره فليس لها نيل
 فيها بعد الممانعة الا الممانعة لانه لا يحتمل للممانعة
 وفاد الوضوء بعد ما تلهى اثرها بالكتاب والسنة
 لكنه اذا تصور منافضة يجب دفعها بطرق اربعة
 كما نقول في الخارج من غير السبيلين انه نجس خارج
 فكان حدثا كالبول فيورد عليه ما اذا لم يسيل
 فتدفعه او لا بالوصف هو انه ليس بخارج ثم بالمعنى
 الثابت بالوصف دلالة وهو وجوب غسل ذلك
 الموضع فيه صار الوصف حجة من حيث ان وجوب التطهير
 في البدن باعتبار ما يكون منه لا يتجزئ هناك الحب
 غسل ذلك الموضع لعدم الحكم بعدم العلة وتورج عليه
 صاحب الجرح ان الله قد دفعه بالحكم ببيان انه حدث
 موجب للتطهير بعد زوال الوقت وبالعرض فانه قضا
 التورية بين الدم والبول وذكر حدث فاذا لم

صار عفو العباد الوقت فكذا هنا واما الممانعة
 فهي نوعان معارضة فيها منافضة وهي العلة هو
 نوعان احدهما قلب العلة حكما والحكم علة كقولهم
 لان الكفار جنس يجلد بكونهم مائة فيجرح ثوبهم
 كالمسلمين فنقول المسلمون انما يجلد بكونهم مائة
 لانه لو جرح ثوبهم والمخلص منان يخرج الكلام خارج
 الاستدلال فانه يمكن ان يكون الشيء ليللا على شيء
 وذلك الشيء يكون ليللا عليه والثاني قلب الوصف
 شاهد اعلى الخصم بعد ان يكون شاهدا له كقولهم
 في صوم رمضان انه صوم فرض فلا يتاوى الا
 بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا لما كان صوما
 فرضا استغنى عن تعيين النية بعد تعيينه كصوم القضاء
 لكنه انما يتعين بالشروع وهذا تعيين قبله وقد تغلب
 العلة من وجه آخر وهو ضعف كقولهم هذه عبادة
 لا تقضى فاسدها فلا يلزم بالشروع كالوضوء فيقال

لهم لما كان كذلك وجب ان يستوى فيه عمل النذر
 والشرع وبشي هذا عكسا والت معارضة
 الخالصه وهي نوعان احدهما في حكم النوع وهو
 صحيح سواء عارضه بغير ذلك في كل الحكم بل الزيادة
 او بزيادة في تغيير او تغيير او فيه نفي لما لم يثبت
 الاول او اثبات لما لم ينفى الاول لكن تحت معارضة
 للاول او في حكم غير الاول لكن فيه نفي الاول والثاني
 في حلة الاصل وذلك باطل سواء كانت بمعنى لا يفتى
 او بتعدي الجمع عليه او مختلف فيه وكل كلام صحيح
 في الاصل يذكر على سبيل المغارقة فنذكره على سبيل
 الممانعة واذا قامت المعارضة كان السبيل فيه
 التزجج وهو عبارة عن فضل احد المتبين على الآخر
 وصفا حتى لا يترجح العباس بعباس آخر وكذا الحديث
 والكتاب وانما يترجح بقوة فيه وكذا صاحب الحاشية
 لا يترجح على صاحب جراحة حتى يكون الدية نضعين

وكذا

وكذا قلنا الشفعان في الشفعين الرابع المبيع بسمين
 متساويين سواء وما يقع به التزجج اربعة بقوة الاثر
 كالاستحسان في معارضة العباس بقوة ثباته على الحكم
 المشهور به كقولنا في صوم رمضان انه متعين اولى
 من قولهم صوم فرض لان هذا مخصوص في الصوم
 بخلاف التعيين فقد تعدي الى الودائع والغصب
 وروا المبيع الفاسد وبكثرة اصوله وبالعدم عند عدم
 وهو العكس واذا تعارض من صرح بالتزجج كان الرجحان
 بالذات احق منه في الحال لان الحال قائمة بالذات تابعة
 فينقطع حق المالك بالبطخ والشي لان الصنعة قائمة
 بذاتها من كل وجه والعين هالكه من وجه وقال الشافعي
 صاحب الاصل احق لان الصنعة قائمة بالمصنوع تابعة له
 والتزجج بغلبة الاشياء وبالعموم وقلة الاوصاف
 فاسد واذا ثبت دفع العلل بما ذكرنا كانت غايته
 ان يلجى الى الانتقال وهو اما ان ينتقل من علة الى اخرى
 الى المعلق



ثلاثة اقسام

لا يثبت الا بالاثبات او ينتقل من حكم الحكم اخرا بالعلم الاول
 او ينتقل من حكم اخر وعلة اخرى او ينتقل من علة المعلقة اخرى
 لا يثبت الحكم الاول لا بالاثبات العلة الاولى وهذه الوجوه
 صحيحة الا الرابع وحاجة الحليل عليه السلام مع اللعين
 ليست من هذا القبيل لان الجاهل الاول كانت لازمة
 الا انه انتقل دفعا للاشياء فصحت جملة ما ثبت
 بالحق التي سبق ذكرها شأن الاحكام وما يتعلق به
 الاحكام اما الاحكام فاربعة حقوق الخالصه وحقوق
 العباد خالصه وما اجتماعيه وحقوق الخالصه كحق القذف
 وما اجتماعيه وحقوق العباد غالب القصاص وحقوق
 ثمانية انواع عبادات خالصه كالايما وفروعي
 وهي انواع ثلثة اصول ولواحق وزوائد وعقوبات
 كاملة كالحدود وعقوبات قاصرة مثل حرمان الميراث
 بالقتل وحقوق ذرية كالنفقة والنفقة فيها
 من العادة والعقوبة
 مفعلة المونة كصدقة الفطر ومونة فيها مع العباد
 فان فيها حصة العباد وهي كونهما صدقة
 فيها وحصة المونة وهي انهما حصة
 على الانسان بسبب اسبغ ثوبه

كالعشر ومونة فيها مع العقوبة كاخراج وحق قائم بنفسه
 كحسن الغنایم والمعادن وحقوق العباد كبذل المملكات
 والمعضونات وغيرهما وهذه الحقوق تنقسم الى اصل
 وخلف فالايان اصله التصديق والاقرار ثم صار
 الاقرار اصلا مستبدا خلت عن التصديق في احكام
 الدنيا ثم صار اداء احد الابوين في حق الصغير خلقا
 عن اداءه ثم صار تبعية الدار خلقا عن تبعية الابوين
 في اثبات الاسلام وكذا كل الطهارات بالماء اصله والتيمم خلف
 عنه ثم هذا الخلف عندنا مطلق وعندنا في ضروري
 لكن الخلاف بين الماء والتراب يقول انه حنفية واليه يرفق
 مرجعها الله وعند محمد ورفق مرجعها الله بين الغنم والتميم
 وتبني عليه مسئلة امامة الميتم للمؤمنين والخلافه
 لا يثبت الا بالنقل ودلالة وشرط عدم الاصل على
 احتمال الوجود ليس سبب منعقد الاصل فيصح الخلف
 واما اذا لم يحتمل الاصل الوجود فلا يظهر هذا في عين

ما ثبت الا بالاثبات او ينتقل من حكم الحكم اخرا بالعلم الاول
 او ينتقل من حكم اخر وعلة اخرى او ينتقل من علة المعلقة اخرى
 لا يثبت الحكم الاول لا بالاثبات العلة الاولى وهذه الوجوه
 صحيحة الا الرابع وحاجة الحليل عليه السلام مع اللعين
 ليست من هذا القبيل لان الجاهل الاول كانت لازمة
 الا انه انتقل دفعا للاشياء فصحت جملة ما ثبت
 بالحق التي سبق ذكرها شأن الاحكام وما يتعلق به
 الاحكام اما الاحكام فاربعة حقوق الخالصه وحقوق
 العباد خالصه وما اجتماعيه وحقوق الخالصه كحق القذف
 وما اجتماعيه وحقوق العباد غالب القصاص وحقوق
 ثمانية انواع عبادات خالصه كالايما وفروعي
 وهي انواع ثلثة اصول ولواحق وزوائد وعقوبات
 كاملة كالحدود وعقوبات قاصرة مثل حرمان الميراث
 بالقتل وحقوق ذرية كالنفقة والنفقة فيها
 من العادة والعقوبة
 مفعلة المونة كصدقة الفطر ومونة فيها مع العباد
 فان فيها حصة العباد وهي كونهما صدقة
 فيها وحصة المونة وهي انهما حصة
 على الانسان بسبب اسبغ ثوبه

٢٩

كما في السفر الطبري والثالث الشرط وهو ما يتعلق به
 الوجود دون الوجوب وهو خمسة شرط محقق كحوله
 الدار للطلاق المعلق به وشرط هو في حكم العلة كحرف
 البشر وشق الزرق وشرط له حكم الاسباب كما اذا حل
 قيد عبداً بق وشرط اسماً لا حكماً كما في الشرطين
 في حكم تعلقهما كما في قوله ان دخلت هذه الدار وهذه الدار
 فانت طالق وشرط هو كالعلة الخالصة كالاحصان
 في الزنا وانما يعرف الشرط بصيغته كحرف في الشرط
 او دلالة كقوله المرأة التي اتزوج طالق ثلثاً فانه
 معنى الشرط دلالة لوقوع الوصف في النكاح ولو وقع
 في المعين لما صليح دلالة ونحو الشرط يجمع الوجهين
 والرابع العلامة وهو ما يعرف الوجود من غير ان
 يتعلق به وجوب ولا وجود كالاحصان حتى لا يصح
 شلوه اذ ارجعوا الى حال فصحة في بيان الاهلية
 العقل معتبر لاثبات الاهلية وانه خلق متفاناً

فان من شرطه ان يكون
 العقل معتبر لاثبات الاهلية
 والشرط هو ما يجمع الوجهين
 والرابع العلامة وهو ما يعرف الوجود من غير ان
 يتعلق به وجوب ولا وجود كالاحصان حتى لا يصح
 شلوه اذ ارجعوا الى حال فصحة في بيان الاهلية
 العقل معتبر لاثبات الاهلية وانه خلق متفاناً

فان من شرطه ان يكون
 العقل معتبر لاثبات الاهلية
 والشرط هو ما يجمع الوجهين
 والرابع العلامة وهو ما يعرف الوجود من غير ان
 يتعلق به وجوب ولا وجود كالاحصان حتى لا يصح
 شلوه اذ ارجعوا الى حال فصحة في بيان الاهلية
 العقل معتبر لاثبات الاهلية وانه خلق متفاناً

فان من شرطه ان يكون
 العقل معتبر لاثبات الاهلية
 والشرط هو ما يجمع الوجهين
 والرابع العلامة وهو ما يعرف الوجود من غير ان
 يتعلق به وجوب ولا وجود كالاحصان حتى لا يصح
 شلوه اذ ارجعوا الى حال فصحة في بيان الاهلية
 العقل معتبر لاثبات الاهلية وانه خلق متفاناً

وقالت الاشعرية لا خيرة للعقل اصلاً دون السمع
 واذا جاء السمع فله الخيرة دون العقل وقالت
 المعتزلة انه عليه موجبة لما استحسنه في حقه ما استحسنه
 على القطع فوق العقل الشرعية فلم يثبتوا بليل الشرع
 ما لا يدركه العقل وقالوا لاخذ من عقل في الوفاق
 عن الطلب وترك الايمان والصحة العاقل مكلف
 بالايمان ومن لم يبلغه الدعوة اذا لم يعتقد ايماناً
 ولا كفر اكان من اهل النار وفي قول في الذي
 لم يبلغه الدعوة انه غير مكلف بحج العقل فاذا
 لم يعتقد ايماناً ولا كفر اكان معذوراً او اكان
 بالحقيرة وامهله الدرك العواقب لم يكن معذوراً
 وان لم يبلغه الدعوة وعند الاشعرية ان عقل في التقا
 حتى ملك او اعتقد الشرك ولم يبلغه الدعوة كان معذوراً
 ولا يصح ايمان الصحة العاقل عندهم وعندنا يصح وان لم يكن
 مكلفاً والاهلية نوعان اهلية وجوبية هي بناء
 على صلاحية لوجوب الحقوق الشرعية له وعليه

فان من شرطه ان يكون
 العقل معتبر لاثبات الاهلية
 والشرط هو ما يجمع الوجهين
 والرابع العلامة وهو ما يعرف الوجود من غير ان
 يتعلق به وجوب ولا وجود كالاحصان حتى لا يصح
 شلوه اذ ارجعوا الى حال فصحة في بيان الاهلية
 العقل معتبر لاثبات الاهلية وانه خلق متفاناً

فان من شرطه ان يكون
 العقل معتبر لاثبات الاهلية
 والشرط هو ما يجمع الوجهين
 والرابع العلامة وهو ما يعرف الوجود من غير ان
 يتعلق به وجوب ولا وجود كالاحصان حتى لا يصح
 شلوه اذ ارجعوا الى حال فصحة في بيان الاهلية
 العقل معتبر لاثبات الاهلية وانه خلق متفاناً

فان من شرطه ان يكون
 العقل معتبر لاثبات الاهلية
 والشرط هو ما يجمع الوجهين
 والرابع العلامة وهو ما يعرف الوجود من غير ان
 يتعلق به وجوب ولا وجود كالاحصان حتى لا يصح
 شلوه اذ ارجعوا الى حال فصحة في بيان الاهلية
 العقل معتبر لاثبات الاهلية وانه خلق متفاناً

فان من شرطه ان يكون
 العقل معتبر لاثبات الاهلية
 والشرط هو ما يجمع الوجهين
 والرابع العلامة وهو ما يعرف الوجود من غير ان
 يتعلق به وجوب ولا وجود كالاحصان حتى لا يصح
 شلوه اذ ارجعوا الى حال فصحة في بيان الاهلية
 العقل معتبر لاثبات الاهلية وانه خلق متفاناً

في قيام الذمة والآدمي يولد وله ذمة صالحة للوجوب
غير ان الوجوب غير موقوف وبغضه فإثر ان يبطل الوجوب
لعدم حكمه فما كان من حقوق العباد من الغرم والعوض
ونفقة الزوجات لرمد وما كان عقوبة او ماله
وحقوق الله تعالى من حق القول بحكمه كالغرم والماله
ومنى بطل القول بحكمه لا يوجب العباد الخالص والعقوبات
واهلته اذ هو لو كان قاصرة تبني على العدة
القاصرة من العقل القاصر والبدن القاصر كالصبي
العاقل والمعتق البالغ وتبني عليها صحة الاداء وكاملة
تبني على العدة الكاملة من العقل الكامل والبدن
الكامل وتبني عليها وجوب الاداء وتوجب الخطاب
والاحكام منقمة في هذا الباب حتى الله تعالى ان كان
حيث لا يمتثل غيره كالايامان وجب لغيره من تبني
للازوم اذ وان كان قبيحا لا يمتثل غيره كالصبي لا يجعل
عقوبات ما هو بين الامر من كالصلوة وخوها يصح الاداء
اي بين ان يكون حرجا
فانما حرجا في غير
تبني اسانته من وجوب احكام الدين والاداء الاخره استثناء هذا
وتكفي لا يعقل لان العقل ليس من احكام غير المسلمين
الرد في الملوغ في حكمه ولم يوجد
على الاسلام انه

في قيام الذمة والآدمي يولد وله ذمة صالحة للوجوب
غير ان الوجوب غير موقوف وبغضه فإثر ان يبطل الوجوب
لعدم حكمه فما كان من حقوق العباد من الغرم والعوض
ونفقة الزوجات لرمد وما كان عقوبة او ماله
وحقوق الله تعالى من حق القول بحكمه كالغرم والماله
ومنى بطل القول بحكمه لا يوجب العباد الخالص والعقوبات
واهلته اذ هو لو كان قاصرة تبني على العدة
القاصرة من العقل القاصر والبدن القاصر كالصبي
العاقل والمعتق البالغ وتبني عليها صحة الاداء وكاملة
تبني على العدة الكاملة من العقل الكامل والبدن
الكامل وتبني عليها وجوب الاداء وتوجب الخطاب
والاحكام منقمة في هذا الباب حتى الله تعالى ان كان
حيث لا يمتثل غيره كالايامان وجب لغيره من تبني
للازوم اذ وان كان قبيحا لا يمتثل غيره كالصبي لا يجعل
عقوبات ما هو بين الامر من كالصلوة وخوها يصح الاداء
اي بين ان يكون حرجا
فانما حرجا في غير
تبني اسانته من وجوب احكام الدين والاداء الاخره استثناء هذا
وتكفي لا يعقل لان العقل ليس من احكام غير المسلمين
الرد في الملوغ في حكمه ولم يوجد
على الاسلام انه

من غير عدة وما كان من غير حقوق الله تعالى ان كان نفعها
مخضا كقبول الهبة بغير مباشره وفي الاضطرار كالحق كالطلاق
والوصية بطل اصلها في الامر بين ما البيع وخو
عليه برك الوالي وقال الشافعي كل نفعه يمكن تحصيلها
له مباشرة وليه لا يعتبر عياره فيه كالاسلام والبيع
وما لا يمكن تحصيله مباشرة وليه يعتبر عياره فيه كالوصية
واختيار احد الابوين والامور للمعتقة على الالهة نوما
سماوي وهو الصغر وهو اول احواله كالجنون
لكنه اذا عقل فقد اصاب بغير ما من اهلية الاداء لا العقل
فيسقط به ما يمتثل سقوط عن البالغ فلا يبق فرضية
الايمان حتى اذا اذاه كان فرضا ووضع عنه الزم الاداء
وجملة الامور ان يوضع عنه العدة ويصح منه وله مالا
فيه فلا يحرم عن الميراث بالعقل مجازي الكفر والرق
والجنون وهو آفة يقطع به كل العباد لكنه اذا لم يجد
الحق بالمعوم وجد الامتداد في الصلوة ان يتركها يوم
عند غلبت القوة
على المكلف في الجار
واذا اذ استند بغيره من الاداء ولو كان في النوم والاعمال
في الجنون العارضي بان يبلغ عاقله من هذا الاتقان
و اما الجنون الاصيل بان يبلغ عاقله من هذا الاتقان
فمثل الصبي عند البلوغ ان

من غير عدة وما كان من غير حقوق الله تعالى ان كان نفعها
مخضا كقبول الهبة بغير مباشره وفي الاضطرار كالحق كالطلاق
والوصية بطل اصلها في الامر بين ما البيع وخو
عليه برك الوالي وقال الشافعي كل نفعه يمكن تحصيلها
له مباشرة وليه لا يعتبر عياره فيه كالاسلام والبيع
وما لا يمكن تحصيله مباشرة وليه يعتبر عياره فيه كالوصية
واختيار احد الابوين والامور للمعتقة على الالهة نوما
سماوي وهو الصغر وهو اول احواله كالجنون
لكنه اذا عقل فقد اصاب بغير ما من اهلية الاداء لا العقل
فيسقط به ما يمتثل سقوط عن البالغ فلا يبق فرضية
الايمان حتى اذا اذاه كان فرضا ووضع عنه الزم الاداء
وجملة الامور ان يوضع عنه العدة ويصح منه وله مالا
فيه فلا يحرم عن الميراث بالعقل مجازي الكفر والرق
والجنون وهو آفة يقطع به كل العباد لكنه اذا لم يجد
الحق بالمعوم وجد الامتداد في الصلوة ان يتركها يوم
عند غلبت القوة
على المكلف في الجار
واذا اذ استند بغيره من الاداء ولو كان في النوم والاعمال
في الجنون العارضي بان يبلغ عاقله من هذا الاتقان
و اما الجنون الاصيل بان يبلغ عاقله من هذا الاتقان
فمثل الصبي عند البلوغ ان

كالحر وانما يؤثر في قيمته ولهذا يقتل الحر بالعدو وصح
امان المأذون واقرارها بالحدود والعقاصم والسرقة
المستملكة والغائبة وفي الحج واختلاف المرض وان
لا ينافي اهلية الحكم والعبادة ولكنه لما كان سبب الموت
وانه عجز خالص كان المرض من اسباب العجز فشرعت العبادة
عليه بعد المكنة ولما كان الموت علة الخلافة كان المرض
من اسباب تعلق حق الوارث والغريم بما له فيكون من
اسباب الحج بعد ما يتعلق به صيانة الحق اذا اتصل
بالموت مستنداً الى اوله حتى لا يؤثر المرض فيما لا يتعلق
حق غريم ووارث فيصح في الحال كل تصرف فيجعل الغريم
كالهبة والمحاباة ثم ينقص ان احتج اليه وما لا يحتمل
النسخ جعل كالمعلق بالموت كالاعتناق اذا وقع على حق
غيره او وارث بخلاف اعتناق الراهن حيث لا ينفذ الا حق
المؤمنين في البيدود والرقبة والجيب والنفاذ هما لا بعد
اهلية لكن الطهارة للصلوة شرط في فوات الشرط فوات

الاداء وقد جعلت الطهارة عنهما شرطاً لصحة الصوم
نصاً بخلاف القياس فلم يتعد الى العضاء مع انه
لا يخرج في قضاءه بخلاف الصلوة والموت فانه ينافي
احكام الدنيا مما فيه تكليف حتى بطلت الزكوة وسائر
التزبعت وانما بقي عليه المأثم وما شرع عليه لاجته غيره
فان كان حقيقاً متعلقاً بالعين فيبقى بيعانه وان كان
دينياً لم يبق بحج الزمة حتى يضم اليه مال او ما يؤكده
الذمم وهو ذمة الكفيل ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله
ان الكفالة بالدين عن الميت المقتل لا تنجز بخلاف
العبد المجنون يعق بدين لان ذمته في حقه كاملة وما
شرع صلة بطل الا ان يوصى فيصح من الثلث وان كان
حقاً له بقي له ما ينقضي به الحاجة ولذا لم يردم بغيره
ثم ويؤنه ثم وصاياه من ثلثه ثم وجب الموارث
بطريق الخلافة عنه فظهر ان مقتضى الحق ان يتصل به سبباً
او سبباً او ديناً بلا سبب سبباً لهذا الغيب الكتاب بعد

موت المولى بعد موت المكاتب عن وفا، وقلنا تفصل
 المرأة زوجها في عقدتها بقاء ملك الزوج في العقد بخلاف
 ما اذا ماتت المرأة لانها مملوكة وقد بطلت اهلية المملوكة
 وما لا يصلح لحاجة كالعصا لانه سرع لدرك الثأر
 وقد وقع الجناية على اوليائه من وجه الانتفاع بجنونه
 فاوجبنا القصاص لورثته ابتداء والسبب انفق لميت فيصير
 عفو الجرد وعفو الوارث قبل موت الجرد وقال ابو حنيفة
 رحمه الله ان القصاص غير موقوف لما قلنا واذا انقضت
 صار موقوفاً ووجب القصاص للزوجين كما في الدية
 وله حكم الاجبا في احكام الآخرة ومكتسب هو انواع
 الاول الجهل وهو انواع جهل باطل لا يصلح عذر استناده
 في الآخرة كجهل الكافر وجهل صاحب الهوى في صفات
 الله تعالى واحكام الآخرة وجهل الباغي حتى يضمن حال
 العادل اذا التفت وجهل من خالف في اجتهاده الكثر
 والسنة كالفتوى ببيع امهات الاولاد ونحوه والثاني

الجهل
 في طهارة الاصلين
 في طهارة الجوهرين
 في طهارة الجوهرين

في طهارة الجوهرين
 في طهارة الجوهرين
 في طهارة الجوهرين

في طهارة الجوهرين
 في طهارة الجوهرين
 في طهارة الجوهرين

الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح او في موضع الشهادة
 وانه يظن عذراً كالجحيم اذا افطر على ظن انها فطرته
 ولكن من لم يجاس به والده على ظن انها فطرته والثالث
 الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذراً
 ويلحق به جهل الشيع وجعل الأمة بالاعتناق او بالاجابة
 وجهل البكر بالنكاح المولى وجهل الوكيل بالمأذون
 بالاطلاق وضده والنسك وهو ان كان من مباح كشراب
 الدواء وسر البكر والمضطر فهو كالاخا فيمنع صحة
 الطلاق والعناق وسائر التصرفات وان كان من فحش
 فلا ينافي الخطاب بان منه احكام الشرع ويصح عباس به
 في الطلاق والعناق والبيع والشراء الاقرار بالحدود

الخالصة والهنل وهو ان يرد بالشيء ما لم يوضع له
 ولا ما صلح له اللفظ استعاره وهو ضد الجحد وهو ان يرد
 بالشيء ما وضع له او ما صلح له اللفظ استعاره وانه ينافي
 اختيار الحكم والرضاء ولا ينافي الرضا بالمسألة واختيار
 اختياره ما لم يرد به

في طهارة الجوهرين
 في طهارة الجوهرين
 في طهارة الجوهرين

المبجلة فصار معنى خيار الشرط في البيع وشرطه
ان يكون مسمى بشرط وباللسان الا انه لم يشترط
ذكره في العقد بخلاف الشرط والتجئة كالمهرل لا بناء
الاهلية فان تواضعا على المهرل باصل البيع وانفعا
على البناء بعد البيع كالبيع بشرط الخيار اذا وان
انفعا على الاعراض فالبيع صحيح والمهرل باطل وان
انفعا على انهما لم يحضرهما شيء او اختلفا في البناء
والاعراض فالعقد صحيح عندنا حنفية رحمه الله بخلافهما
وهما اعتبر المواضع المتقدمة وان كان ذلك في القدر
بان انفعا على الجدة العقد بالالف لكنهما تواضعا على
البيع بالعين على ان احدهما مهرل فان انفعا على الاعراض
كان الثمن العين وان انفعا على انه لم يحضرهما شيء
او اختلفا فالمهرل باطل والتجئة صحيحة عنده وعندهما
العمل بالمواضعة واجبة الا ان الذي هو لايه باطل
وان انفعا على البناء على المواضعة فالثمن العين عنده

وان



وان كان ذلك في الجسد فالبيع جائز على كل حال وان
كان في الذي لا مال فيه كالطلاق والعناق واليمين
فذلك صحيح والمهرل باطل بالحدث وان كان المال
فيه تبعا كالنكاح فان مهرل باصله فالعقد لازم
والمهرل باطل وان مهرل بالعدس فان انفعا
على الاعراض فالملو القان وان انفعا على البناء فالملو
وان انفعا انه لم يحضرهما شيء او اختلفا فالنكاح جائز
بالف وقيل بالعين وان كان ذلك في الجسد
فان انفعا على الاعراض فالمهرل باسما وان انفعا
على البناء او انفعا على انه لم يحضرهما شيء او اختلفا
يجب مهرل للمهرل وان كان المال فيه موصوفا كالخلع
والحق على ماله والصلح عن عدم العقد فان مهرل
باصله وانفعا على البناء فالطلاق واقع والماله لازم
عندهما لان المهرل لا يؤثر في الخلع اصلا عندهما
ولا يخلو بالبناء او الاعراض او بالاختلاف وعنده

هذا هو الحق في هذه المسألة
انما هو انما هو الحق في هذه المسألة
انما هو انما هو الحق في هذه المسألة

لا يقع الطلاق وان ارضا وقع الطلاق ووجب
المال اجماعا وان كان في العذر فان اتقا على البناء
فمنعها الطلاق واقع والمال لازم وعنده يجب
ان يتعلق الطلاق باختيارها وان اتقا على انه
لم يحضرها شيء وقع الطلاق ووجب المال وان كان
ذكر في الجنين يجب المسمى عندها بكل حال وعنده
ان اتقا على الاعراض ووجب المسمى وان اتقا على البناء
توقف الطلاق وان اتقا على انه لم يحضرها شيء
وجب المسمى ووقع الطلاق وان اختلفا فالقول
لذكر الاعراض وان كان في الاقرار بما جعل الفسخ
او بما لا يجعله فالهزل لا يبطل والهزل في الردة
كفر لا يباين هذه به لكن بعين كونه استخفا فبالدليل
والفسخ وهو العمل بخلاف موجب الشرع والعقل لا يغيره
وان كان اصله مشروعاً وهو الشقاق والتبذير وذلك
لا يوجب خللا في الاهلية ولا يمنع من أحكام

الشرع
انما هو انما هو الحق في هذه المسألة
انما هو انما هو الحق في هذه المسألة

هذا هو الحق في هذه المسألة
انما هو انما هو الحق في هذه المسألة
انما هو انما هو الحق في هذه المسألة

المشروع وينع ما له عنده في اول ما يبلغ اجماعا
بالنص وانه لا يوجب اجماعا عند ان حصة
وكذلك عندها فيما لا يبطل الهزل والفسخ
وهو الخروج المديد وادناه ثلثة ايام وليا لهما
وانه لا يباين الاهلية لكنه من اسباب التحقيق
مطلقا لكونه من اسباب المثقة بخلاف المسمى
فانه يسوغ قبوله في قصه ذوات الاربع ووجه
القبول كذا كان من الامور المتعارفة ولم يكن
موجبا ضرورة لازمة فيقبل له اذا اصبحت صائما
وهو ما فر وبقم فانه لا يباين له القطر بخلاف
المريض ولو اقر كان قيام السوف المبدى فله الحق
الكفارة وان افطر لم سافر لا يسقط عنه الكفارة
بخلاف ما اذا مرض واحكام السوف ثبت بنفس الخروج
بالسنة وان لم يتم السوف علة بعد تحقيقا للوضوء والخطا
وهو عذر صالح يسقط به حق الله اذا حصل عن

المشروع
انما هو انما هو الحق في هذه المسألة
انما هو انما هو الحق في هذه المسألة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد
 وآله الطيبين الطاهرين قال القاضي الامام شهاب
 الدين ابو حامد محمد بن علي بن ابي طالب قدس الله
 روحه ونور صريحه المعلقة في الغرائض اصلاً مختصراً
 يهدى حفظ وفهمه البيان نصيب كل وارث من ارثه
 بلا تطويل فيه بالكتب والحساب وتكنيز اوراق
 الكتاب ليصير المتعلم به فرصتاً رصيناً في اقل من شهر
 ولا يحتاج الى تطويل الدهر فقد قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تعلموا الغرائض وعلموها الناس
 فانها نصف العلم وهو اقل علم ينزع وينسى امتي
 فصل يبدأ من تركه للميت بالجهنم والتكفين
 ثم قضاء الديون ثم تنفيذ الوصايا من ثلث الباء في
 ثم فتم التركة بين ورثته بالكتاب والسنة واجماع الامة
 فصل في الارث والوارث يستحق ثلثة اشياء بالرجح
 والتمك في الاولاء فصل وينع من الارث ثلثة اشياء

بالرق

بالرق والعقل واختلاف الدينين والدارين فصل
 والوارثون ثلثة اصناف ذوو السهام الموقوفون ككتاب الله
 والعصبة الذين يأخذون ما بقى من ذوى السهام
 واذا انقروا يأخذون جميع المال وذو الارحام
 قرابات للميت ممن ليس بنزدى سلم ولا عصبة ولا يرثون
 معهم الامم الزوج والزوجة فصل ذوو السهام
 عشرة الاب الجد في حال والبنت وبنت الابن والام
 والجددة والزوجة والزوجة والاخت من اى جهة كانت
 والامم من الامم فصل ثم الاب له ثلثة احوال
 حالة يستحق بالغرض المحض وهو ان يكون للميت
 ابن وابن ابن وحالة يستحق بالغرض المحض
 وهو ان لا يكون للميت ولد ولا ولد ابن ولد وحالة
 يستحق بالغرض والغرض هو ان يكون للميت بنت
 او بنت ابن والجد اب الاب كذلك عند عدم الاب
 فصل والام لها حالتان حالة لها ثلث وحالة

لها سدس فلا يجزيها من الثلث الى الدس الا الولد وولد الابن
 او الاثنان من الاخوة والاحوات فصاعداً من اى جملة
 كانت وللأم ايضاً في المستلذين ثلث ما يبقى بعد فرض
 احد الزوجين كمن ترك زوجاً وابوين او زوجة وابوين
 فص فصل في الزوج له حالان حالة له النصف وحالة
 له الربع ولا يجزيه من النصف الى الربع الا الولد وولد الابن
 فص فصل في الزوج له حالان حالة لها الربع
 وحالة لها النصف ولا يجزيها من الربع الى النصف الا الولد
 وولد الابن فص فصل في المفروض في كتاب النكاح ستة
 الثلث والثلثان والدس والنصف والربع
 والثلث والثلث منها فرض الصنفين فرض الأم
 اذا لم يكن للميت ولد او ولد الابن او الاثنان من الاخوة
 والاحوات من اى جملة كانت وفرض الاثنين من ولد الأم
 فصاعداً فكورهم وانا نعلم فيه سوا فص فصل في الثلثان
 منها فرض اربعة اصناف فرض البنيتين وحافوقهما

وفرض

وفرض بنات الابن عند عدم البنت الصلبة وفرض
 الاخيتين من الاب والام وما فوقهما وفرض الاخيتين
 من الاب وما فوقهما عند عدم الاخ من الاب والام
 فص فصل في السدس منها فرض سبعة اصناف فرض
 الاب في حال السدس وهو اذا كان للميت ابن وابن ابن
 وفرض الجد اب الاب كذا ذكر عند عدم الاب وفرض الأم
 في حال السدس وفرض الجدة والجدات السدس
 وفرض الواحد من ولد الأم السدس وفرض بنت
 الابن وبنات الابن مع بنت الصلب الواحدة السدس
 بكلمة للثنتين وفرض الاخ والاحوات من الاب
 السدس مع الاخ والواحدة لاب وام بكلمة للثنتين
 فص فصل في النصف منها فرض خمسة اصناف
 فرض البنت الواحدة وفرض بنت الابن الواحدة
 عند عدم بنت الصلب وفرض الاخ والواحدة من الاب
 والام وفرض الاخ والواحدة من الاب عند عدم

الاخت من الاب والام وفرض الزوج في حال النصف
فصل الرابع منها فرض الصنفين فرض الزوج في حال
الزوج وفرض الزوجة والزوجات في حال الربع
فصل الخامس منها فرض الزوجة والزوجات في حال الثمن
فصل السادس في العصباء قال النبي صلى الله عليه وسلم
اقرب العصباء اوليهم بالميراث ابن وابن ابن
وان سفلوا ثم الاب ثم الجد وان علا ثم الاخ من الاب
والام ثم الاخ من الاب ثم ابن الاخ من الاب والام
وان سفلوا ثم ابن الاخ من الاب ثم العم من الالام
ثم العم من الاب ثم ابن العم من الاب والام وان سفلوا
ثم ابن العم من الاب وان سفلوا ثم اقرب فالاقرب
منهم على هذا الترتيب ثم مولا العتاقة فهو العصبية
للمعتق والمرأة لا ترث الا من اعتقها او اعتق
من اعتقها خاصة فصل السابع في بقية من الرجال
يعصبون ان بقا من النساء الابن يعصب اخته وابن

يعصب

٢٩
يعصب بنات الابن وابن ابن الابن يعصب بنت
ابن الابن ومن فوقه ان لم يكن ذات سهم والاخ
من الاب والام يعصب اخته والاخ من الاب
يعصب اخته في كل ذكر للذكر مثل حظ الانثيين فصل الثامن
والاخوات من الاب والام نصيبهن مع البنات وبنا
وبنات الابن وكذا لكل الاخوات من الاب ومن سوي
هؤلاء البنات من العصباء بنحو ذكرهم بالميراث
دون الاناث لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الغرائض
باهلهما فما بقته الغرائض فلا يعصبة ذكر فصل التاسع
واذا اجمع عدد من العصبية في الدرجة قسم المال
بينهم بالتوبة على رؤسهم لا على عدد آبائهم
باب الحجب والاستقاط ستة نورا لا يقطون بحال
عن الميراث الابن والاب والام والبنت والزوج
والزوجة وتسقط الجدات بالام والاجداد بالاب
والجدات من جهة الاب بالاب واولاد الابن بالابن

وَيَقَطُّ الْأَخَ وَالْأَخْتَ مِنَ الْأَبِ بِاللَّامِ وَأَمَّا وَتَقَطُّ
الْكَلَامُ وَلَهُمُ الْأَخُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ بِأَرْبَعَةٍ بِالْأَبِ
وَالْجَدِّ وَالْوَلَدُ وَلَدُ الْإِبْنِ وَإِذَا اسْتَحْلَمَتِ الثَّلَاثِينَ
نَسَقَطُ بَنَاتُ الْإِبْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ ابْنٌ أَوْ اسْفَلَ مَعَهُ
ابْنٌ ابْنٌ فَيَقْبَضُ بَنَاتُ ابْنِ ابْنٍ وَإِذَا اسْتَحْلَمَتِ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ
وَالْأُمِّ الثَّلَاثِينَ تَقَطُّ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
أَخٌ لَهَا فَيَقْبَضُ بَنَاتُ ابْنِ ابْنٍ وَإِذَا اسْتَحْلَمَتِ الثَّلَاثِينَ فَفَصْلٌ
وَيَقِيمُ الْوَرِثَةُ مِنْ سَبْعَةٍ مِنَ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ وَسِتَّةٍ
وَعُشْرَيْنِ وَاثْنَيْ عَشَرَ وَأَرْبَعَةَ عَشْرُونَ وَكُلُّ مَسْئَلَةٍ فِيهَا
النِّصْفُ فَاصْلُهَا مِنَ اثْنَيْنِ وَمَا فِيهَا الثَّلَاثُ وَالْثَلَاثَانِ
مِنْ ثَلَاثَةٍ وَالرَّابِعُ مِنَ أَرْبَعَةٍ وَالسَّادِسُ مِنْ سِتَّةٍ وَالْثَمَنُ
مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَالرَّابِعُ مِنَ السَّادِسِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَالْثَمَنُ مِنَ
السَّادِسِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ بِأَبِ الْعَوْلِ
هُوَ أَنْ تَزِيدَ سَهَامَ الْوَرِثَةِ عَلَى أَصْلِ الْوَرِثَةِ فَيُعَالَ
الْوَرِثَةُ لِأَصْلِهَا وَيَدْخُلُ النِّصْفُ عَلَى جَمِيعِهِمْ مَعَ أَمِّ الْوَلَدِ

لَا بَابَ

لَا بَابَ وَأَمَّا وَتَقَطُّ الْأَخَ وَالْأَخْتَ مِنَ الْأَبِ بِاللَّامِ وَأَمَّا وَتَقَطُّ
الْكَلَامُ وَلَهُمُ الْأَخُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ بِأَرْبَعَةٍ بِالْأَبِ
وَالْجَدِّ وَالْوَلَدُ وَلَدُ الْإِبْنِ وَإِذَا اسْتَحْلَمَتِ الثَّلَاثِينَ
نَسَقَطُ بَنَاتُ الْإِبْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ ابْنٌ أَوْ اسْفَلَ مَعَهُ
ابْنٌ ابْنٌ فَيَقْبَضُ بَنَاتُ ابْنِ ابْنٍ وَإِذَا اسْتَحْلَمَتِ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ
وَالْأُمِّ الثَّلَاثِينَ تَقَطُّ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
أَخٌ لَهَا فَيَقْبَضُ بَنَاتُ ابْنِ ابْنٍ وَإِذَا اسْتَحْلَمَتِ الثَّلَاثِينَ فَفَصْلٌ
وَيَقِيمُ الْوَرِثَةُ مِنْ سَبْعَةٍ مِنَ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ وَسِتَّةٍ
وَعُشْرَيْنِ وَاثْنَيْ عَشَرَ وَأَرْبَعَةَ عَشْرُونَ وَكُلُّ مَسْئَلَةٍ فِيهَا
النِّصْفُ فَاصْلُهَا مِنَ اثْنَيْنِ وَمَا فِيهَا الثَّلَاثُ وَالْثَلَاثَانِ
مِنْ ثَلَاثَةٍ وَالرَّابِعُ مِنَ أَرْبَعَةٍ وَالسَّادِسُ مِنْ سِتَّةٍ وَالْثَمَنُ
مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَالرَّابِعُ مِنَ السَّادِسِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَالْثَمَنُ مِنَ
السَّادِسِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ بِأَبِ الْعَوْلِ
هُوَ أَنْ تَزِيدَ سَهَامَ الْوَرِثَةِ عَلَى أَصْلِ الْوَرِثَةِ فَيُعَالَ
الْوَرِثَةُ لِأَصْلِهَا وَيَدْخُلُ النِّصْفُ عَلَى جَمِيعِهِمْ مَعَ أَمِّ الْوَلَدِ

